

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة شركة برودياك

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية
تخصص مالية مؤسسة

تحت إشراف

من إعداد الطلبة :

الأستاذ:

* قعيد إبراهيم

■ رزاق لبزة عزالدين

■ شايح أشرف

السنة الجامعية: 2013 / 2014

تقوم المؤسسة بدور فعال في الحياة الاقتصادية فلهذا تعتبر الخلية الأساسية في الاقتصاد و المحرك الأساسي و مركز اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بطبيعة و كمية الأسعار المتعلقة بالمواد الأولية و مختلف الخدمات و الأنشطة الاقتصادية ، و مدى فعالية التحكم و المزج بين مختلف الموارد خاصة المالية و استغلالها إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى التوازن المالي .

فمن واجب المؤسسة و وضع خطط و أساليب إستراتيجية للوصول إلى الأهداف المسطرة و المراد تحقيقها ، و المتمثلة في خلق درجة من التكامل بين عوامل الإنتاج من جهة و رجل الإدارة الناجح من جهة أخرى لتكون صلة ربطهم متمثلة في دورة مالية داخل هذه المؤسسة ، و من خلال متابعة تطورات المؤسسات في الجزائر لذا نلاحظ أن العديد من المؤسسات يعاني من سوء التسيير و الاستغلال الأمثل للموارد و الطاقة الإنتاجية ، و يعود ذلك إلى انعدام الطرق و الأساليب العلمية الممنهجة التي تركز على التحليل المالي .

حيث يعتبر تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة أمرا ضروريا و ذلك باتباع آليات التحليل المالي لاكتشاف مواطن القوة و الضعف في سياستها الممنهجة التي تعمل بها لكي تتخلص من هذه المشاكل .

لذا يعتبر التحليل المالي موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية و له أهمية كبيرة من أجل تخطيط مالي سليم لدراسة الحالة المثلى للمؤسسات الاقتصادية من الناحية التسييرية و الإدارية و ذلك لمراقبتها من الناحية المالية .

الإشكالية الرئيسية :

و بناء على ما تقدم قمنا بصياغة إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي :

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟

و تشتق من الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات نذكرها فيما يلي :

- ما هو التحليل المالي ؟ و ما مدى أهميته ؟
- ما هو التشخيص المالي ؟
- على ماذا يعتمد التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟

فرضيات الدراسة :

و للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة العديد من الفرضيات و التي تعتبر كنقطة لبداية بحثنا هذا و هي كالتالي :

- التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة لمؤسسة ما. وتكمن أهميته على مستوى المؤسسة ، فهو يمكننا من رؤية صورة واضحة و مستقبلية لتسير مالي أحسن .
- التشخيص المالي هو فرع من الفروع المالية للمؤسسة لتحليل الأخطار و تقييمها .
- يعتمد التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على جمع المعلومات و تحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

أسباب الدراسة و أهمية الموضوع :

- إن اختيارنا لهذا الموضوع تبرره الأهمية البالغة و الأسباب التالية :
- الميل الشخصي لهذا الموضوع و الرغبة في دراسته لارتباطه بالتخصص الذي ندرسه .
 - أهمية التشخيص باستخدام التحليل المالي في تحديد المشاكل التي تعني منها المؤسسات و تحليلها ومعالجتها .
 - مساهمة التشخيص في اتخاذ القرارات المناسبة (قرارات التمويل و الاستثمار... الخ) .
 - أن التشخيص يحدد نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ، و يعمل على معالجتها ، لضمان استقرار وضعية المؤسسة و استمراريتها .

حدود الدراسة :

تمت دراستنا في ولاية الوادي (كوينين) ، خلال هذه الفترة الزمنية من 2012 إلى 2014 .

المنهج العلمي المتبع :

من أجل اختبار صحة الفرضيات و للإجابة على الإشكالية المطروحة و الإحاطة بجوانب الموضوع و الوصول إلى الأهداف المرجوة اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الفصلين الأول و الثاني و الثالث دراسة حالة .

تقسيمات الدراسة :

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول منها فصلين نظريين و فصل تطبيقي :
 الفصل الأول بعنوان دراسة نظرية للتحليل المالي المقسم إلى ثلاث مباحث ، حيث تناولنا في الأول إلى الإطار النظري للتحليل المالي من خلال تقديم مفهومه ، و أنواعه المختلفة و مراحلها ، و أهميته و استعمالاته ، و أما الثاني تطرقنا فيه إلى أدوات التحليل المالي المتمثلة في قائمة الدخل و الميزانية و جدول تدفقات الخزينة ، و الثالث قمنا بالتطرق إلى معايير و محددات التحليل المالي .

أما الفصل الثاني الذي هو بعنوان تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، و قد قسمناه إلى ثلاث مباحث ، لقد تطرقنا في الأول بتقديم دراسة عامة حول الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التطرق إلى مفهوم الوظيفة المالية و أهدافها و أهميتها ، و إلى التمويل و مصادره ، و من ثم قمنا بتقديم عموميات حول التشخيص المالي بتطرقنا إلى مفاهيمه و طرقه و أدواته و أهداف و نتائجه .

وقد خصصنا الفصل الثالث للدراسة التطبيقية و ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لشركة برودياك بالوادي و هذا من خلال تقديم لمحة عن الشركة و هيكلها التنظيمي ، و من ثم تم إسقاط أدوات التحليل المالي و من ثم تحليلها من خلال آليات التحليل المالي و التعليق عليها ، و في الأخير خاتمة عامة تناولنا فيها نتائج الدراسة و حوصلة عامة عن الدراسات السابقة :

1) مذكرة الليسانس بعنوان : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل المالي من إعداد أحمد جوادي و آخرون ، جامعة الوادي ، سنة 2011/2010 ، و تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في الأدوات المستعملة في التحليل و تطبيقها ، أما أوجه الاختلاف أن الدراسة السابقة ركزت على دراسة

الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية أما دراستنا ركزت على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

(2) مذكرة ماستر بعنوان : مساهمة التحليل المالي في تحسين المعلومة المحاسبية من إعداد حزولي إيمان ، جامعة خيضر بسكرة ، سنة 2013/2012 ، و تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في التشخيص المالي ، أما أوجه الاختلاف أن الدراسة السابقة ركزت أن التشخيص يساهم في تحسين المعلومة المحاسبية أما دراستنا ركزت على أن التشخيص يتم من خلاله تحديد مواطن القوة الضعف لإتخاذ القرارات المناسبة للموضوع .

الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة :

- صعوبة إيجاد مؤسسة من أجل دراسة الحالة .
- ضيق الوقت و الدراسة الجامعية لوجود امتحانين

تمهيد الفصل :

يعتبر التحليل المالي العمود الفقري للإدارة المالية ، و من أهم المواضيع الإدارية و المالية بالنسبة للمؤسسة ، التي ترغب في الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، و من ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، يوضح النظرة المستقبلية للمؤسسة .

و لقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي كالتالي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي

المبحث الثالث : معايير و محددات التحليل المالي

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي التحليل المالي

إن التطور الذي عرفه الاقتصاد من توسع في حجم النشاط وحجم معاملات البنوك و تطور المؤسسات أدى إلى ظهور الحاجة إلى المعلومات المالية ، فالبنوك أصبحت تشتترط دراسة حول حالة المؤسسة المقترضة ، وذلك عن طريق بعض النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالدين ،

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

سنتناول في هذا المطلب إلى النظرة التاريخية للتحليل المالي وبعض التعريفات و أنواعه و أهميته .

أولا : نظرة تاريخية

" لقد نشأ التحليل المالي في القرن 19 ، حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية بهدف معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية ، كما كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ، و كذلك الفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، لإعادة البناء ، و له دور هام في تقنيات التحليل المالي في فرنسا "(1)

ثانيا : التعاريف

لقد تعددت التعاريف نذكر منها كالأتي :

التعريف الأول : التحليل المالي هو عملية دراسة معطيات المحاسبة العامة بعد مراجعتها و إخضاعها لقواعد المالية والتي تتمثل في الجداول النهائية و التركيبية (ميزانية المؤسسة — جدول حسابات نتائجها ، جدول حركة الذمة المالية) بالاستعانة بالجداول المتعلقة بها (2).

التعريف الثاني : يعرف التحليل بأنه "عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة من مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 ، ص ص 13 —

² - ناصر دادي عدون ، اقتصاد مؤسسة ، الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة الجزائر ، بدون تاريخ ، ص 269

وتقييم أداء المؤسسة الصناعية والتجارية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.⁽¹⁾

التعريف الثالث : ويعرف كذلك بأنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة اقتصادية معينة لدورة أو لعدة دورات معينة ، بهدف تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال الوحدة ونشاطها عن دوراتها المقبلة (2).

ويمكن أن نستنتج من التعاريف السابقة بأن التحليل المالي يعمل على جمع البيانات لدورات سابقة وتشغيلها بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة واكتشاف نقاط ضعفها وقوتها لهدف اتخاذ القرارات المناسبة .

المطلب الثاني : مراحل و أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي عدة مراحل يمر بها التي تكون حسب نوع التحليل ، و لهذا سنتناول مراحل و أنواع التحليل المالي :

أولاً : مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بعدة مراحل وهذه المراحل تكون حسب نوع التحليل ، وهذا مرتبط بهدف المؤسسة من التحليل المالي الذي يخدمها ويخدم خططها الإستراتيجية ، ومساعدتها في اتخاذ قراراتها ونذكر المراحل الأساسية كالآتي⁽³⁾ :

1 — تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهميته وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تختلف من فئة إلى أخرى، من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

¹ - موسى مطر وآخرون، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2000 ، ص 141.

² - محمد الحافظ عيشوش ، التحليل المالي طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية ولتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي 2010/2011 ،

ص12

³ - أحمد توفيق جميل ، علي شريف ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1980 ، ص 25

2 — تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ، وبمعنى آخر تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بيانها كذلك يتم تحديد البعد الأفقي .

3 — اختيار أسلوب التحليل المالي : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ومنها استخدام أسلوب النسب المالية ، وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يختار المناسب منها الذي يحقق له الأهداف .

4 — إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل من جهة وتركز عن الأمور التي تهمها من جهة أخرى ، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودراسته التي من خلالها يتم توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق الهدف المراد من التحليل المالي .

5 — التوصل إلى الاستنتاجات : ترتبط هذه العملية ارتباطاً وثيقاً بعدد من العناصر يمكن تصنيفها إلى نوعين :

أ — عناصر تربط المعلومات من حيث حجم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي وبالتحديد نوع هذه المعلومات و مستوى الدقة فيها وكلما زادت العناصر الإيجابية زادت فرص الاستنتاج

ب — عناصر ترتبط بالتحليل المالي باعتباره العنصر البشري في عملية التحليل المالي ومنها تأهيله العلمي وخبرته ومهاراته المكتسبة في التعامل وكلما كان تأهيله عالياً في العلوم المالية والمحاسبية والرياضية زادت خبرته في مجال الدراسات والتحليل ، فإن النتيجة المتوقعة للمحلل المالي أكفء وبالتالي زيادة كفاءته في عملية الاستنتاج

— ويجب على المحلل المالي إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن

6 — صياغة التقرير: هي وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها .

ثانيا : أنواع التحليل المالي : يشمل التحليل المالي العديد من الأنواع نذكرها كالآتي⁽¹⁾ :

1 — من حيث نطاقها: ويشمل على:

1 — 1 — التحليل المالي على المستوى القومي : ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية ، باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة وتدخل ضمن عملية تقييم الظواهر والعمليات المالية الداخلية في مقاييس الاقتصاد الوطني ، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي ، ويدخل ضمن مجال اقتصادي سياسي .

1 — 2 — التحليل المالي على مستوى نشأة الأعمال : ويقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف إلى الربح ا والى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة .

2 — من حيث الشمولية: وينقسم إلى :

2 — 1 — التحليل المالي الشامل : ويعني هذا النوع من التحليل معرفة وتقييم عمل المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية محددة

2 — 2 — التحليل المالي الجزئي : ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية محددة مثل : تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية للإرادية للمؤسسة الخ

3 — من حيث الوقت : و ينقسم إلى :

3 — 1 — التحليل التاريخي : و يقصد بهذا النوع هو تقييم عمل المؤسسة أو مركزها المالي ، أو كلاهما معا خلال فترة زمنية سابقة مختارة مثلا كأن تكون ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مختارة ... الخ

¹ - حمزة الشاخي ، إبراهيم الجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1998 ،

3 - 2 — التحليل المستقبلي : ويقصد بهذا النوع هو تقييم عمل المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما معا ، خلال فترة زمنية قادمة (مستقبلية) مثلا كأن تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات لاحقة و ذلك بالاعتماد عل البيانات و المعلومات التاريخية للمؤسسة .

4 - من حيث طبيعته: و ينقسم إلى :

4 — 1 — التحليل الداخلي : ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما معا خلال فترة زمنية محددة من قبل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة .

4 — 2 — التحليل الخارجي : و يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما معا خلال فترة زمنية محددة من قبل الجهات المختصة خارج المؤسسة .

5 — من حيث شكله : و ينقسم إلى⁽¹⁾ :

5 — 1 — التحليل العمودي : (عرض البيانات المالية لسنة مالية واحدة عموديا) ويعتمد على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة و القوائم المالية بتاريخ محدد و يتصف هذا النوع بالسكون لانتفاء البعد الزمني منها .

5 — 2 — التحليل الأفقي : (عرض البيانات المالية لخمس سنوات أفقيا) ويعتمد على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية موضع التحليل و رؤية الزيادة والنقص مع مرور الزمن و يتصف بالديناميكية لأنه بين التغيرات التي تمت بمرور الزمن عكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة .

¹ - هيئة الأوراق المالية و السلع ، ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق و واجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية ، أبوظبي - دبي ،

المطلب الثالث : أهمية التحليل المالي واستعمالاته

أولا : أهمية التحليل المالي : للتحليل المالي أهمية باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجالات استخدامها وتقييم نتائج أعمال المؤسسات ووضعيتها المالية ، وبالتالي يساعد في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية ، ويمكن توضيح أهميته من خلال النقاط التالية⁽¹⁾ :

— يعتبر أحد وظائف المحلل المالي في المؤسسات المختلفة ، ويساعده في أداء وظائفه بشكل عام.

— تستعمله الجهات المعنية في البنوك عند إعطائها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرت العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

— يسهل التحليل المالي في تقييم الأداء السابق من جهة ويساهم في التخطيط المستقبلي من جهة أخرى لكافة النشاطات الاقتصادية.

— يساهم التحليل المالي في تقييم المؤسسات المختلفة تقييما شاملا الذي يمكن من خلاله الحكم عليها، ومن ثم التأكد من الاستمرار في حياتها الاقتصادية أم إنها متغيرة .

— تساعد النسب المالية و الإحصائية و المعلومات التي تمثلها هذه النسب المالية في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات ، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي انه أداة لزيادة فاعلية التدقيق .

— من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال تساعد في تنبؤ مستقبل الوحدات الاقتصادية .

— توفير الجو المناسب والبيانات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة والملائمة .⁽²⁾

¹ - وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، 2007 ، ص ص 24 - 25

² - فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، رام الله فلسطين ، 2008 ، ص 3

— مؤشر المركز المالي الأساسي للشركة .⁽¹⁾

ثانيا : استعمالاته : للتحليل المالي العديد من الاستعمالات فيستعمل للمعرفة والحكم على مستوى أداء المؤسسة واتخاذ القرارات الخاصة ونذكرها كالاتي⁽²⁾ :

أ — التحليل الائتماني : يقوم به المقرض ويهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أو الوفاء بالتزاماته المالية .

ب — التحليل الاستشاري : والذي يقوم به المستثمرون من أفراد وشركات حيث يمكن اهتمامهم من خلال سلامة استثماراتهم وحجم العوائد عليها ، كما أن هذا النوع من التحليل يستعمل لتقييم كفاءة الإدارة في توفير مجالات استثمار أخرى زيادتا إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة .

ج — تحليل الاندماج و الشراء : يستعمل خلال عملية الاندماج بين شركتين وتتم عملية التقييم للقيم الحالية للشركة المراد شراؤها كما يقدر قيمة الأداء المستقبلي لها بعد الاندماج في المستقبل.

د — التخطيط المالي : يعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارية وتتمثل هذه العملية بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقعة في المستقبل وهنا يمكن دور التحليل المالي في تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع مستقبلا .

ه — الرقابة المالية : تعرف الرقابة المالية على أنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها بصير وفق المعايير و الأسس الموضوعية من اجل اكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

و — تحليل تقييم الأداء : ويعتبر من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم خلال هذه العملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان .

¹ — نفسه

² — رشاد العصار و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار البركة ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص ص 151 —

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي

تكن أدوات التحليل المالي في الوثائق المحاسبية حيث تعتبر المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله إذ إن المؤسسة مطالبة لإعداد هذه القوائم سواء بناء على نصوص قانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين .

المطلب الأول : قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تمثل قائمة الدخل وثيقة تكميلية للميزانية المحاسبية ، فهذه الوثيقة تضم الحسابات التي أهملتها الميزانية العمومية فهي لا تقل أهميتها عنها .

أولا : التعاريف

هناك عدة تعاريف نذكر من أهمها كالتالي :

التعريف الأول : وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة .⁽¹⁾

التعريف الثاني : هو وثيقة تتم بإعدادها المؤسسة في آخر الدورة وتشمل على عناصر الإيرادات والمصروفات وربطها ومقابلتها حسب مبدأ المقابلة وتحقق الإيرادات ومن خلالها يتم معرفة الأرباح والخسائر لعمليات المؤسسة.⁽²⁾

ثانيا : هيكل قائمة الدخل : لقد حدد النظام المحاسبي المالي نموذجين (شكلين) لعرض قائمة الدخل مثلما جاء في المعيار المحاسبي ، وهما كالآتي :

1— قائمة الدخل حسب الطبيعة : وتقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات ، مشتريات البضائع ... الخ) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية ، الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال .⁽¹⁾

¹ - طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 121

² - خلدون إبراهيم الشريقات ، إدارة و تحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 104

ومن أجل الوصول إلى النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نمر بالمرحل التالية (2) :

1 — 1 — النتيجة العملياتية : وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامة بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية أي (عمليات التمويل ، الإنتاج و البيع) وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي وتقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال .
— ويتم الوصول إليها عن طريق طرح كافة الأعباء العملياتية من الإيرادات العملياتية
الجدول رقم (1): يمثل الأعباء و المنتوجات العملياتية.

المنتوجات العملياتية	الأعباء العملياتية
- المبيعات من البضائع - المبيعات من المنتجات المصنعة و من الخدمات - رقم الأعمال - تغير المحزونات و المنتجات قيد الصنع - الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال - استئناف على خسائر القيمة و المؤونات - المنتوجات العملياتية الأخرى	- مشتريات البضائع و المواد الأولية و التموينات الأخرى - تغيرات المخزون - المشتريات المستهلكة - مشتريات أخرى و أعباء خارجية - الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة - أعباء المستخدمين - مخصصات الاهتلاكات و المؤونات - الأعباء العملياتية الأخرى
المجموع	المجموع

¹ - لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

علوم التدبير ، منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 \ 2012 ، ص 47

² - المرجع السابق، ص ص 47 — 49

النتيجة العملية

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره ، ص 47

و من أجل حسابها حسب هذه الطريقة نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية ، و استهلاك السنة المالية ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي للاستغلال ، و فيما يلي توضيح العناصر السابقة :

- إنتاج السنة المالية : يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع و الخدمات و تمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع و الخدمات المنتجة من طرف المؤسسة ، ويتضمن على كل من مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة ومبيعات الخدمات و المنتجات الملحقة و تغير المحزونات و المنتجات الجاري إنجازها و الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال .

- استهلاك السنة المالية : ويتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات وخدمات خارجية و استهلاكات أخرى لهدف ممارسة أنشطتها .

- القيمة المضافة : تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها ، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج ، من رأس مال و يد عاملة و هي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية ، و تعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة .

- الفائض الإجمالي للاستغلال : يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال ، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة و أعباء العمال و الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة ما عدا الضريبة على الأرباح من جهة أخرى ، و يعتبر مؤشر دقيق يسمح بأداء قياس المؤسسة .

- **النتيجة التشغيلية :** و يتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي على الاستغلال بالنواتج و الأعباء التشغيلية الأخرى ، و كذلك مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات .

1 — 2 — النتيجة المالية : ويتم الوصول إليها من خلال طرح الأعباء المالية من الإيرادات المالية ، ونقدم في الجدول التالي كل من النواتج و الأعباء المالية :

الجدول رقم (2) : يمثل جدول النواتج و الأعباء المالية

النواتج المالية	الأعباء المالية
- منتوجات المساهمات - عائدات الأصول المالية - عائدات الحسابات الدائنة - فارق التقسيم عن الأصول المالية - فوارق القيمة - أرباح الصرف - الأرباح الصافية عن عمليات - التنازل عن أصول مالية - المنتوجات المالية الأخرى	- أعباء الفوائد - الخسائر عن الحسابات الدائنة - المرتبطة بمساهمات - فارق التقييم عن أصول مالية ، - نواقص القيمة - خسائر الصرف - الخسائر الصافية عن تنازل أصول - المالية - الأعباء المالية الأخرى
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

المصدر : لزعر محمد سامي ،مرجع سبق ذكره ، ص 49

1 - 3 النتيجة الجارية قبل الضرائب :

و يتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة التشغيلية و ذلك بإضافة النتيجة المالية، و يمثل النتيجة المحققة على أثر الأنشطة الجارية للمؤسسة

1 — 4 — النتيجة الاستثنائية : وتمثل الفرق بين صافي النواتج و الأعباء الاستثنائية و يتم حسابها من خلال المنتجات و الأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة عن النشاط العادي للمؤسسة و تمثل طابعا استثنائيا مثل : نزع الملكية

1 — 5 — النتيجة الصافية للسنة المالية : و تساوي الفرق بين مجموع النواتج و مجموع الأعباء لتلك السنة المالية ، ويتم حسابها إطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح و الضرائب المؤجلة و تضاف إليها النتيجة الاستثنائية و تمثل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين و أن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياجات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة .

الجدول رقم (3) : يمثل جدول قائمة الدخل حسب الطبيعة (وفقا النظام المحاسبي الجديد)

العناصر	ملاحظة	N	1- N
رقم الأعمال تغير محزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع لإنتاج الثابت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
مشتريات مستهلكة خدمات خارجية و استهلاكات أخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم و المدفوعات المشابهة			

			4- الفائض الإجمالي للاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الإهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			نواتج مالية أعباء مالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5) + (6)
			— الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية — الضرائب المؤجلة (التغييرات) على النتائج العادية — مجموع نواتج النشاطات العادية — مجموع أعباء النشاطات العادية
			8 - النتيجة الصافية للنشاطات العادية
			— العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها — العناصر غير العادية (أعباء) يطلب بيانها

			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية
			— الحصة الشركات الموضوعية موضع — المعادلة في النتائج الصافية (1)
			11 - النتيجة الصافية من المجموع
			الدمج (1) — منها حصة ذوي الأقلية (1) — حصة المجمع (1)

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03/25 ص 30

2 — قائمة الدخل حسب الوظيفة : و تقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث رتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة ، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية و الإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية .⁽¹⁾

ومن أجل إعداد هذه القائمة يجب علينا إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها إلى أعباء حسب الوظيفة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (4): يمثل الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف

--	--	--	--	--	--

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر ، 2008 ، ص 17

عناصر الاستغلال	المبالغ	تكلفة المبيعات (الإنتاج)	أعباء التوزيع (التسويق)	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء أخرى عملياتية
— مشتريات البضائع — تغيرات المخزون — مشتريات المواد الأولية و التموينات الأخرى — تغيرات المخزون — مشتريات أخرى و أعباء خارجية — الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة — أعباء المستخدمين — المخصصات للاهلاكات و الأرصدة — أعباء الاستغلال الأخرى					
المجموع					

Source :Ali Tadzait, Maitrise Du Système Comptable Financier. Edition ACG,
1^{er} édition, Alger, Algérie, 2009 ،p90

و تختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية و تشترك معها في
كيفية حساب كل من النتيجة المالية و النتيجة الجارية قبل الضرائب و النتيجة الاستثنائية
و عليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية .

2 - 1 - هامش الربح الإجمالي : و البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عالي حتى تتمكن من تغطية مصاريف تشغيلها. (1)
و يحسب كالآتي : هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات
رقم الأعمال : يعني الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من خلال عمليات البيع. (2)
و يحسب كالتالي :

رقم الأعمال = إيرادات المبيعات - (مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)

تكلفة المبيعات : و هي تشكل الكلف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء. (3)
و تحسب في الشركة التجارية كالآتي :

تكلفة المبيعات = صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول الفترة - بضاعة آخر الفترة
أما في الشركة الصناعية فتحسب كالآتي :

تكلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) + صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة + مصاريف صناعية غير مباشرة - بضاعة آخر المدة (مواد خام + بضاعة تحت التشغيل + بضاعة جاهزة)

2 - 2 - النتيجة العملياتية : وتمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قام بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي) ، ويتم الوصول إليها بعد

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحوّل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة ، عمان، الأردن، 2006 ، ص 31

² - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص 7

³ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره، ص 31

أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملياتية الأخرى ، واستبعاد كل من التكاليف التجارية ، الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى .⁽¹⁾ وتحسب كما يلي :

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملياتية الأخرى .

وتمثل التكاليف التجارية للأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المتداولة في بيع البضاعة إما الأعباء الإدارية فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة عن أنشطتها الإدارية العامة .

الجدول رقم (5) : يمثل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة (وفق النظام المحاسبي الجديد)

N-1	N	الملاحظة	البيانات
			— رقم الأعمال — كلفة المبيعات — هامش الربح الإجمالي — منتجات أخرى عملياتية — التكاليف التجارية — الأعباء الإدارية — أعباء أخرى عملياتية — النتيجة العملياتية — تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين ، مخصصات الاهتلاكات) — منتجات مالية — أعباء مالية نتيجة عادية قبل الضريبة

¹ - [http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2227.html\(16/01/2014-18:30\)](http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2227.html(16/01/2014-18:30))

			— الضرائب الواجبة على النتائج العادية — النتيجة الصافية للأنشطة العادية — الأعباء الغير عادية — المنتجات الغير عادية — النتيجة الصافية للسنة المالية — حصة الشريكات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية — النتيجة الصافية لمجموع المجمع — منها الحصة ذوي الأقلية — حصة المجمع
--	--	--	---

المصدر: القرار المؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 بتاريخ 2009/03/25 صفحة 31

المطلب الثاني : الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعتبر الميزانية وثيقة تفصح عن ثروة المؤسسة عند تاريخ معين ، سنتطرق إلى تعريفها و أهميتها و مكوناتها حسب النظام المحاسبي المالي .

أولا : التعاريف :

لقد تعددت التعاريف من أهمها كالتالي :

— **التعريف الأول :** هي عبارة عن جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة من الأصول و في جانبه الأيسر مجموعة من الخصوم التي تملكها المؤسسة حيث تحافظ على تساوي الطرفين.⁽¹⁾

¹ - محمد بوتون، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 8

— **التعريف الثاني :** وتعرف أيضا بأنها جدول يتضمن جانبيين الأصول والخصوم ، ترتب الأصول على حسب درجة السيولة ، وترتب الخصوم حسب درجة الاستحقاق ، وهي كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين كشهر أو فصل أو سنة لمجموع ما تملكه المؤسسة من أصول وما عليها من ديون و الفرق بينهما يمثل أموال خاصة .⁽¹⁾

— **التعريف الثالث :** وتعتبر هذه القائمة الصورة الفوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة فهي قائمة أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين .⁽²⁾

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الميزانية وثيقة تقوم بإعدادها المؤسسة في فترة معينة وتحتوي أو تشمل على جانبيين الأصول والخصوم مع التحقيق و التأكد على توازن الجانبين .

ثانيا : مكونات الميزانية :

تتكون الميزانية من العناصر التالية :

1 — الأصول : هي الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة ، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها 20 نتيجة لمعاملات .⁽³⁾ و تتمثل الأصول في العناصر التالية :

1 — 1 — الأصول الغير جارية : هي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة .⁽⁴⁾

وتتكون من العناصر التالية :

¹ - بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 1997 ، ص 7

² - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 117

³ - شناي عبد الكريم ، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص المحاسبة ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ، 2008-2009 ، ص 45

⁴ - لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره ص 40

1 — 1 — 1 الأصول الغير مادية : وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة ، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم الشهرة و العلامة التجارية وحق الابتكار ، رأس المال التجاري .⁽¹⁾

1 — 1 — 2 الأصول المادية : و هي مجموعة الموجودات المستعملة لعدة دورات و هي كالآتي⁽²⁾ :

— الأراضي : تشمل الأراضي بما تحتها و ما فوقها من عمليات إصلاحية ، و هذه الأراضي لا تخضع للاستهلاك نظرا لطبيعتها إلا في الحالات التي تكون فيها الأراضي تحتوي على ثروات باطنية مستعملة .

— المباني : و تشمل مجموع المباني بمختلف أنواعها الصناعية و السكنية و أراضي المطارات و غيرها التي تستعملها المؤسسة .

— معدات نقل : و هي مجموعة الوسائل و الآلات المستعملة للنقل و الصناعة لدى المؤسسة.

— معدات و أدوات : و تقتصر على مجموعة الوسائل المستعملة من مكاتب و آلات الكتابة و الطباعة بالإضافة إلى الكراسي و الطاولات .

2 — 1 — الأصول الجارية : تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة.⁽³⁾

— المخزونات : هي كل قيم الاستغلال أي كل ما تملكه المؤسسة من مواد اشترتها أو قامت بإنتاجها لغرض بيعها أو تحويلها خلال دورة استغلالية واحدة ، و من هنا نجد المخزونات من المواد و اللوازم تستغرق مدة أقل من الاستثمارات لكي تتحول إلى نقود

¹ - شناي عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

² - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

³ - لزعر محمد سامي . مرجع سبق ذكره ، ص 41

فهي تستغرق دورة استغلالية على الأكثر حتى تصبح منتوجات قابلة للبيع لتصل بذلك إلى الحالة النقدية.⁽¹⁾

— **الحقوق** : وتتضمن مجموعة الحقوق التي تمتلكها المؤسسة أو التي اكتسبتها نتيجة تعاملها مع الغير.⁽²⁾

2 — **الخصوم** : تعرف على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قائمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.⁽³⁾

وتتمثل الخصوم في العناصر التالية⁽⁴⁾ :

2 — 1 — **الخصوم غير الجارية** : و هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة ، أو التي لا تستحق خلال إثني عشر شهرا أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من إثني عشرة شهرا و كذلك الالتزام الذي يتوقع أنه سيتم إعادة تمويلية بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الإثني عشر شهرا .

— **المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا** : و تتمثل في مايلي :

✓ **إعانات الاستثمار** : و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على المدى الطويل .

✓ **المؤونات** : تتمثل مؤونات الأخطار و التكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجل قصيرة أو طويلة ، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها و تحققها .

¹ - خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 52.

² - إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 ، ص 56

³ - محمد الحافظ عيشوش ، مرجع سبق ذكره ص 84

⁴ - لزعر محمد سامي . مرجع سبق ذكره ، ص 42 - 43

- **الضرائب :** و تتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول ، الضرائب المؤجلة خصوم و مؤونات الضرائب .
- **الافتراضات و الديون :** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية و البنوك أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية و الاستثمارية بصفة دائمة .
- 2 — 1 — الخصوم الجارية :** هي الالتزام يتوقع تسويتها خلال دورة الاستقلال و يتضمن العناصر التالية :
- ✓ **الذمم المالية :** و هو ما على المؤسسة من الالتزامات اتجاه الغير نتيجة حصولها على البضائع بالأجل ، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا و تتكون من الموردون ، العاملون ، ضرائب الدخل المستحقة .
- ✓ **القروض القصيرة الأجل :** و هي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد و يتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة .

الجدول رقم (6) : يمثل جدول الميزانية

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المنتج الإيجابي أو السلبي تشبيات معنوية تشبيات عينية أراضي مباني تشبيات عينية أخرى					

					تشبيطات ممنوح امتيازها تشبيطات يجرى إنجازها تشبيطات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول الغير جارية
					أصول جارية محزونات و منتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأصول الموظفة الأخرى و الأصول المالية الجارية الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

الخصوم	ملاحظة	N	N - 1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره			

			رأس المال غير مستعان به علاوات و احتياطات — احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة الأقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة سلفا
			مجموع الخصوم الغير جارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم (3 + 2 + 1)

المصدر: قرار مؤرخ في 26 / 07 / 2008 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 25 / 03 / 2009 ص 28 — 29

المطلب الثالث : جدول التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين مكونات القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي ، سنتطرق إلى أهم تعاريف و أهمية جدول التدفقات النقدية .

أولا : التعاريف

لقد تعددت تعاريف التدفقات النقدية سنتطرق إلى البعض منها و كالآتي :

— **التعريف الأول :** تعرف التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) ، والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل (الجاري) ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة ، و تظهر حركة التدفقات النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي لا تنتج عنها تدفقات نقدية .⁽¹⁾

— **التعريف الثاني :** ويعرف التدفق النقدي كزيادة أو نقص في النقدية أو في البنود شبه النقدية (النقدية وما في حكمها) وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة دون إنذار ولا يتجاوز تاريخ استحقاقها الثلاثة أشهر من وقت الشراء وتخصم منها المبالغ المقدمة من البنوك المستحقة السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ السلفة ، ونظراً لأن المقبوضات تمثل مبالغ داخلة إلى المؤسسة فتعتبر " تدفقات نقدية داخلة " كما يطلق على المدفوعات تعبير " تدفقات نقدية خارجة " لأنها تمثل مبالغ خارجة من المؤسسة.⁽²⁾

— **التعريف الثالث :** هي قائمة تعرض التغيرات التي طرأت على النقدية السائلة بالمشروع خلال الفترة نتيجة ممارسة الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية .⁽³⁾

¹ - <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621> ، 6:35 . 28 - 05 - 2014

² - <http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/50.aspx> ، 7:00 . 28/05/2014

³ - محمد الحافظ عيشوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 95

ثانيا : أهمية التدفقات النقدية :

تبرز أهمية التدفقات النقدية في العناصر التالية⁽¹⁾ :

- ✓ تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية في المستقبل .
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على سداد توزيعات المساهمين و الوفاء بالالتزامات، أنه إذا لم يتوفر القدر الكافي للنقدية لا تتمكن الوحدة من سداد أجور العاملين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها . . . الخ .
- ✓ توفر معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية .
- ✓ توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم و حقوق الملكية الخاصة للمؤسسة.
- ✓ تقدم معلومات تاريخية غالبا ما يتم استخدامها كمؤشر لمبلغ و خطورة و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية .

3 — محتويات التدفقات النقدية :يتمثل المدخل الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية في أمرين⁽²⁾:

- تعدد الأنشطة التي تؤدي إلى الزيادة النقدية (تدفقات داخلية) و التي تؤدي إلى نقص النقدية (تدفقات خارجية) .
 - تصنيف كل التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة في واحد من ثلاثة أنشطة وفقا لنوع النشاط الذي تسبب في حدوث التدفق و تشمل أنشطة التشغيل و الاستثمار و أنشطة التمويل .
- و فيما يلي سنتطرق إلى تعريف هذه الأنشطة⁽³⁾ :

¹ - نفسه ، ص ص 96 — 98

² - رولا كاسر لايقة ، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار ، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية ، جامعة تشرين ، العربية السورية ، 2007 ، ص 27

³ - شناي عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 54

- ❖ **الأنشطة التشغيلية :** تتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئ لنواتج المؤسسة و تدخل في تحديد صافي الدخل ، مثل المتحصلات من الزبائن و الفوائد ، كذلك تسديد المصروفات للموردين و العاملين و سداد الفوائد .
- ❖ **الأنشطة الاستثمارية :** هي الأنشطة الخاصة باقتناء و بيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير محتواة ضمن العناصر للخزينة مثل : تقديم القروض للغير و تحصيلها و اقتناء الاستثمارات و التنازل عنها .
- ❖ **الأنشطة التمويلية :** و هي التي يترتب عنها تغيرات في مكونات العمال الخاصة من حيث الحصول على رأس مال جديد من الملاك أو المساهمين و إمدادهم بالعوائد و كذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين و سدادها .

4 — إعداد قائمة التدفقات النقدية : هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما :

4 — 1 — إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة :

في هذه الطريقة نقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية عند أي لحظة زمنية و عند أي مستوى من النشاط ، و ذلك من خلال الحصر التدفقات المالية الداخلة و الخارجة من خزينة المؤسسة ككل في دورة النشاط التابعة لها ، و من ثم فإن إعداد جدول التدفقات النقدية بهذه الطريقة يتم وفق التسجيل المحاسبي للعملية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه العملية و أثرها على خزينة المؤسسة .⁽¹⁾

الجدول رقم (7) : يمثل جدول قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية			

¹ - ربيع بوصبيح العايش ، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أيام 05 — 06 \ ماي 2013 ، جامعة الوادي ،

			— التحصيلات المقبوضة من عدد الزبائن — المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين — الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة — الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			— تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (صعب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار — المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو المعنوية — التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية — المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية — التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية — الفوائد التي يتم تحصيلها عن التوظيفات المالية — الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			— التحصيلات في إعقاب إصدار الأسهم — الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها — التحصيلات المتأتية من القروض

			— تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ب
			— تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة
			— تغير أموال الخزينة في الفترة (أ — ب — ج)
			— أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			— أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03 /25 ص 42

4 — 2 إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة :

ويشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات ، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى تدفقات مرتبطة بأنشطة التشغيل أي أن الطريقة الغير مباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنوك التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية .⁽¹⁾

وتتضمن هذه البنود⁽²⁾ :

— التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية .

¹ - أمين السيد، أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقويم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية، مصر، 2005،

ص289

² - لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

- البنود الغير نقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة ، المخصصات ، الضرائب المؤجلة ، مكاسب وخسائر تحويل العملة الغير محققة ، الأرباح الغير موزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية .
- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة في الأنشطة الاستثمارية .
- الجدول رقم (8) : يمثل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الغير مباشرة .

ن-1	ن	ملاحظة	البيان
			— تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية . — نتيجة السنة المالية الصافية . — تصحيحات من اجل : — الاهتلاكات المؤونات . — تغير الضرائب المؤجلة . — تغير المحزونات . — تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى . — تغير الموردون والديون الأخرى . — زائد أو ناقص قيم التنازل الصافية من الضرائب .
			— تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A) .
			— تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية الاستثمار . — تصحيحات على اقتناء تشبيات . — تحصيلات عن التنازل على التشبيات . — تأشيريات تغيرات محيط الإدماج (1) .
			— تدفقات الخزينة الناجمة المرتبطة بعملية الاستثمار (B) .
			— تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل . — الحصص المدفوعة للمساهمين .

			— زيادة رأس المال النقدي . — إصدار القروض . — تسديد القروض .
			— تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (C).
			— تغير أموال الخزينة (A+B+C) . — أصول الخزينة عند الافتتاح . — أموال الخزينة عند الإقفال . — تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) . — تغيرات أموال الخزينة .

— المصدر : القرار المؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03/25 ص 35

المبحث الثالث : معايير و محددات التحليل المالي

إن للتحليل المالي معايير يتبعها المحلل المالي لمعرفة مدى تناسب النسبة أو رقما ما ، ومحددات .

المطلب الأول : معايير التحليل المالي

سننتظر إلى تعريف المعايير و خصائصها و أنواعها .

أولا : التعريف : تعرف على أنها عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.

أي أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها ، و منه على المحلل أن يقرر إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية ، و مثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد .⁽¹⁾

ثانيا : خصائص معايير التحليل المالي :

من أجل أن يكون المعيار مقبولا يجب أن يتصف بالخصائص التالية⁽¹⁾ :

¹ - عامر عبد الله و آخرون ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دار البداية ، الطبعة 1 ، 2010 ، عمان ، الأردن ، ص 131

1 — الواقعية : أي إمكانية تنفيذه ، و أن لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة .

2 — الاستقرار النسبي : و لا مانع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك بعد الدراسات .

3 — البساطة و الوضوح و سهولة التركيب : و أيضا أن لا يحتمل أكثر من معنى .

ثالثا : أنواع معايير التحليل المالي

تتمثل معايير التحليل المالي في⁽²⁾ :

1 — المعايير المطلقة : و هي النسب و المعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع الشركة و عمرها و الصناعة و وقت التحليل و أغراض المحلل ، و يؤخذ على هذه المعايير على أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات .

2 — معيار الصناعة : وهو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة و الذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة و الاتحادات الصناعية في البلد فإذا تبين أن هناك تطابق أو فرق بسيط قيل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد ، و إن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل أما إذا كانت أقل فتقيم بأنها أقل من المعدل .

وقد واجها هذا المعيار بعض الصعوبات منها :

- صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات .

- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة ، و اختلاف الظروف التاريخية و الحجم و اختلاف الأساليب المحاسبية و الأهداف لكل مؤسسة .

3 — المعيار التاريخي : يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء المؤسسة في الماضي و اعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي و اتجاهاته ، وعادة يستخرج هذا المعدل عن

¹ - نفسه ، ص 131

² - علي ربابعة و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي (أسس - مفاهيم - تطبيقات) ، الطبعة 1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 2000 ، عمان، الأردن ، ص ص 145 - 146

طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابق محددة ، و بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية .
و يعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات و هي :
- تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب .
- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية .

4 — المعيار المخطط أو المستهدف : يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة و مقارنة ما كان متوقعا و لما حققتة الشركة فعلا .
المطلب الثاني : محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة في التعرف على مركز المالي ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وعلى القدرة الاستثمارية لديها إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي كالتالي⁽¹⁾ :

- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة .
- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب .
- كمية و نوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل .
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها .
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أن تغير الأساليب

سيؤدي

إلى تغير في النتائج.

¹ - حليمة خليل الجرجاوي ، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 ، ص ص 45 - 46

- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية .
- وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.
- تجميل الميزانيات بشكل يصعب معه على المحلل التعرف على مدى استعماله مثل
- توقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه .
- المحدد بعد ذلك ، (أي بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية).
- موقع الشركة ونوعها .
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على طبيعة التحليل المالي الذي يعتبر وسيلة أساسية لمعرفة وضعية المؤسسة ومركزها المالي، باعتباره تحليلاً يعمل على جمع البيانات الخاصة بالدورات السابقة، وتشغيلها بالقوائم المالية، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الوضع، ثم تناولنا أبرز مراحل التحليل المالي.

و تطرقنا أيضاً إلى عرض مختلف أنواع التحليل المالي بحسب اختلاف معايير تصنيفها، وأهمية التحليل المالي واستعمالاته، هذا عن المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه للكلام عن أدوات التحليل المالي؛ انطلاقاً من مفهوم قائمة الدخل التي تعد باختصار وثيقة تكميلية للميزانية، تتضمن الحسابات التي أهملتها الميزانية.

ثم تناولنا قائمة المركز المالي أو الميزانية كونها وثيقة معدة من طرف المؤسسة في فترة ما، تشتمل على جانبين (الأصول والخصوم)، مع التأكيد على توازنهما، لنخرج فيما بعد عن جدول التدفقات النقدية مبرزين أهميتها في عدة عناصر، ثم كيفية إعدادها بالطريقتين: المباشرة وغير المباشرة.

أما المبحث الثالث تناولنا فيه معايير التحليل المالي وذلك بتقديم تعريفها و خصائصها وأنواعها، و تطرقنا أيضاً إلى محدداته.

وقد تعمدنا إلى الدراسة على هذا النحو لتكون الصورة متكاملة تظهر لنا من خلالها عملية التحليل المالي واضحة قدر الإمكان.

تمهيد الفصل :

تعتبر معرفة العوامل التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة و توازنها معلومة ثمينة خاصة إذا ساهمت في تحديد المشاكل و نتائجها و بالتالي القضاء عليها و استرجاع توازنها و العمل على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و المحافظة على استقرارها في المستوى المرغوب فيه ، ولهذا كان من الضروري اللجوء إلى التشخيص باعتباره مرحلة جد مهمة قبل اتخاذ أي قرار من طرف مسؤول المؤسسة ، لأن التشخيص يسمح بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف و معرفة القيود الحقيقية التي تحيط بالمؤسسة ، و العوامل التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة إيجابا أو سلبا لاتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة

(قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح... الخ).

و الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة العوامل التي تؤثر سلبا على المؤسسة

.

لقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي كالتالي :

المبحث الأول : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة .

المبحث الثاني : عموميات حول التشخيص المالي .

المبحث الثالث : آليات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

المبحث الأول : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

سنتعرف في هذا المبحث على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التطرق للوظيفة المالية و أهدافها و على التمويل و مصادره .

المطلب الأول : مفهوم و أهداف الوظيفة المالية و أهميتها

سنتناول أهم تعاريف الوظيفة المالية و أهدافها و أهميتها .

1 — التعاريف :

لقد تعددت التعاريف من أهمها :

— **التعريف الأول :** الوظيفة المالية هي مجموعة المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية ، و الاستخدام الأمثل لها ، كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المديرون الماليون من وضع خطط للتمويل و الحصول على موارد مالية ، ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة .⁽¹⁾

— **التعريف الثاني :** هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال .⁽²⁾

— **التعريف الثالث :** هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية .⁽³⁾

نستنتج من التعاريف السابقة أن الوظيفة المالية هي العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية التي تهدف إلى التسيير الأمثل للأموال و البحث عن موارد مالية جديدة ، و وضع خطط للتمويل لتجنب العجز المالي ، و اتخاذ قرارات التمويل .

2 — أهداف الوظيفة المالية :

¹ - إلياس بن ساسي ، يوسف فريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص 33

² - جميل أحمد توفيق ، علي شريف ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1980 ، ص 18.

³ - منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل (تحليلي معاصر) ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1991 ، ص 08.

ترتبط أهداف الوظيفة المالية بأهداف المؤسسة عامة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال إستراتيجيتها العامة والتي تتفرع إلى استراتيجيات فرعية منها الإستراتيجية المالية. فمن أهداف المؤسسة يأتي الربح في أول الرتب لأنه المفتاح الذي يدخل إلى العديد من الأهداف الأخرى مثل استمرار المؤسسة في النشاط وإلى غير ذلك. ويعتبر تعظيم الثروة كهدف استراتيجي بالمقارنة بهدف تعظيم الربح، ذلك أن المساهم يفضل تعظيم الثروة في الأجل الطويل بدلا من زيادة الأرباح في الأجل القصير، وقد يكون تعظيم الربح جزءا من إستراتيجية تعظيم الثروة وقد يتم الجمع بينهما ولكن لا يحدث العكس.

ويمكن أن نذكر باختصار أهداف الوظيفة المالية⁽¹⁾:

- ✓ دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة طبقا لخطتها الإستراتيجية وذلك لتحديد الوسائل الحالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف ينفق عنها وزمن تنفيذها.
- ✓ دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بحيث تعمل على المقارنة بين الاختيارات الممكنة واقتراح أحسنها مردودية وأقلها تكلفة.
- ✓ اختيار أحسن طرق التمويل حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقيق أحسن مردودية مالية .
- ✓ تتم دراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها واقتراح أحسنها وفقا لعدة معايير مالية.
- ✓ يعتبر تسيير خزينة المؤسسة وسيولتها المالية من أهم المهام وأعقدها حيث تلتقي فيها مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية، ونظرا لهذه التعقيدات فإن تسيير الخزينة يمثل حرجا حتى لأحسن المسيرين الماليين.

إذن نلاحظ أن الوظيفة المالية تسهر على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة ليس أثناء تنفيذ الخطط والبرامج فقط بل حتى عند إعدادها من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه

¹ - محمد كنقوش ، محمد عميري ، الوظيفة المالية في المؤسسة لاقصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم

التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2004 / 2005 ، ص ص 9 — 10

الوظيفة بتوفيرها هذا الجانب من المراقبة لمختلف وظائف المؤسسة الأخرى تعمل في الأخير على تحقيق المر دودية المالية لمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي مع التنسيق مع الوظائف الأخرى مثل كل من: الشراء، التخزين، الإنتاج، الموارد البشرية... وغيرها، وكذا تحديد المسؤوليات على المصاريف والإيرادات فيها.

3 — أهمية الوظيفة المالية

تتلخص أهمية الوظيفة المالية في (1):

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة خاصة بالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وطويلة الأجل .

- وضع أسس للتخطيط المالي وموازنات تقديرية .

- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي .

- دفع النفقات والمصاريف وتلقي مستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة .

مساعدة المسيرين في إدارة العليا على وضع الخطط الطويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط وخاصة فيما يتعلق بحيازة الأصول الثابتة وضع سياسة

التوزيع الأرباح الخ

4 — مهام الوظيفة المالية :

تتمثل المهام فيما يلي :

4 — 1 — التخطيط المالي:

يعرف الاقتصادي الفرنسي هنري فايول التخطيط بأنه يشمل التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا في المستقبل (2).

فالتخطيط المالي نوع من أنواع التخطيط يركز على كيفية الحصول على الأموال من مصادر مختلفة وكيفية استثمارها بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذا الاستثمار.

¹ - إلياس بن ساسي ، يوسف فريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

² - محمد شفيق و آخرون ، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ،

1997 ،

ص 30

4 — 1 — 1 أهداف التخطيط المالي :

يلعب التخطيط المالي دور كبير في مجالات متعددة منها التخطيط للمبيعات، التخطيط للأرباح ، التخطيط للاستثمارات الرأسمالية، التخطيط لتمويل عمليات البيع لأجل، التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها، التخطيط للحصول على الأموال اللازمة من المصادر الملائمة وفي الوقت الملائم. (1)

4 — 1 — 2 مراحل التخطيط المالي :

تتمثل مراحل التخطيط المالي فيما يلي (2) :

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها وترجمتها ماليا.
- جمع البيانات اللازمة والتي تعتبر أساسا في عملية التخطيط .
- إعداد الموازنات التقديرية وصياغة الخطة في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة.

4 — 2 — التنظيم المالي:

يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي، ويختلف الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية من مشروع لآخر، تبعا لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيدته. (3)

4 — 3 — الرقابة المالية:

تتألف وظيفة الرقابة المالية من تقييم أداء المؤسسة بمقارنتها بالخطط الموضوعية لغرض اكتشاف الانحرافات وتصحيحها للتأكيد من تنفيذها، ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعية. (4)

لذلك تعتبر الرقابة المالية من اختصاص أو مسؤولية المراقب المالي الذي عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات إلى جانب مهام أخرى.

¹ - زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الرابعة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، 1997 ، ص ص 221 -

222 -

² - عدنان هاشم و رحيم السمرائي، أساسيات في الإدارة المالية ، الطبعة الثانية ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، ليبيا ، 1997 ، ص 30

³ - محمد شفيق و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 31

⁴ - نفسه

4 — 4 — التحفيز المالي:

التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم الإدارية و اتصافهم بحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل التفاني في العمل، ويتطلب التحفيز المالي نظام كفؤ للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية. ويمكن تقسيم الوظائف المالية إلى مجموعتين تضم الأولى الوظائف المسؤولة عن التخطيط المالي في حين تضم المجموعة الثانية الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية وتحليلها بهدف الرقابة على الأداء. (1)

المطلب الثاني : التمويل و مصادره

سننتظر إلى تعريف التمويل و مصادره .

أولاً — تعريف التمويل :

لقد تعددت تعاريف التمويل ومن أهمها ما يلي :

— **التعريف الأول :** المعنى الحقيقي يقصد به توفير الموارد الحقيقية من سلع وخدمات لازمة لبناء طاقات إنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة أما المعنى النقدي يقصد به إتاحة الموارد المالية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه إلى تكوين رؤوس الأموال الجديدة. (2)

نستنتج من هذا التعريف أن للتمويل شكلان الأول عن طريق تزويد المؤسسة من مواد أولية و خدمات لتحقيق إنتاج ، و الثاني أنه يجب توفير السيولة الكافية أو الأموال حتى تساهم في تكوين رؤوس أموال جديدة .

¹ - عدنان هاشم و رحيم السمراي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27

² - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، " مقدمة في التنمية والتخطيط " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص 121

— **التعريف الثاني :** و يعرف بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيارات و تقييم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات و التزامات المؤسسة .⁽¹⁾

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل هو الوسيلة التي تمكن المؤسسة للقيام بالبحث لإيجاد طرق التي تستطيع من خلالها الحصول على الأموال الكافية التي تتوافق مع احتياجاتها .

التعريف الثالث : و يعرف التمويل على أنه توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه و توفير الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت .⁽²⁾

نستطيع القول من هذا التعريف أن التمويل يقصد به تزويد المؤسسة بالأموال عندما تكون في أمس الحاجة إليها ، و توفير الوسائل التي تمكن من زيادة الطلب على العرض .

من خلال التعاريف السالفة الذكر نستخلص أن التمويل هو تزويد المشروعات والمؤسسات المختلفة بالموارد المالية والنقدية اللازمة في وقت الحاجة إليها .

ثانياً — مصادر التمويل

و تنقسم المصادر إلى :

1 — التمويل الداخلي :

و يتمثل في العناصر التالية⁽³⁾ :

1 — 1 — التمويل الداخلي عن طريق الأرباح:

و يتمثل في الأرباح القابلة للتوزيع و غير الموزعة، وهي تمثل الفائض المحتجز والمتولد عن نشاط المؤسسة الذي يعاد استثماره والمتولد عن نشاط المؤسسة .

³— محمد هيثم الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة 1 ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 105 .

² — عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة 4 ، القاهرة ، ، 1992، ص 145-146.

² — عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار ، الدار الجامعية ، الطبعة 2 ، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص 17

1 — 1 — 1 — سياسة توزيع الأرباح: هي عبارة عن القرار الخاص بالتصرف في الفائض القابل للتوزيع بتحديد نسبة الفائض الموزع ونسبة الفائض المحتجز، حيث يتم اتخاذ هذا القرار، وتوجيهها نحو أهداف معينة من خلال العوامل التالية:

1 — 1 — 1 — خطة المؤسسة الاستثمارية:

أي نية تمويل استثمار عن طريق المصادر الذاتية دون اللجوء إلى الاقتراض، لذلك فإنها تعتمد حيز أكبر نسبة من الأرباح التي تعتمد عليها بصفة كبيرة في تمويل هذه الاستثمارات، وعليه فقرار التصرف في الأرباح مهم جداً بالنسبة لتمويل الخطة الاستثمارية لهذه المؤسسة.

1 — 1 — 1 — معدل الضريبة على الأرباح:

تمثل الضريبة على الأرباح عبئاً على صافي الربح، لذلك فإنه كلما زاد معدل الضريبة زادت أهمية إعداد سياسة موازية تحكم عملية توزيع الأرباح، حيث تساعد في نفس الوقت على الزيادة في الفائض المحتجز لتوفير التمويل والسيولة المالية الذاتية للمؤسسة.

1 — 1 — 3 — أثر السوق وتقلبات الأسعار:

لأن ارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع يزيد من عناصر التكاليف المباشرة وبالتالي انخفاض الأرباح المحققة، وقد تلجأ المؤسسة إلى زيادة أسعار بيع السلع المنتجة للمحافظة على مستوى معين من الأرباح.

1 — 1 — 2 — تمويل نمو وتوسع المؤسسة عن طريق الأرباح المحتجزة:

يتم هذا التمويل عادة تحت الظروف التالية:

✓ إذا كانت الأرباح المحققة مرتفعة و كافية لمقابلة النمو.

✓ تجنب إصدارات جديدة وبالتالي بقاء حقوق التصويت والسيطرة للملاك .

✓ صعوبة بيع الأوراق المالية .

✓ مصلحة الملاك الاحتفاظ بالأرباح في المؤسسة بدلاً من توزيعها.

1 — 1 — 3 — التمويل الداخلي عن طرق الاحتياطات:

الأرباح الغير موزعة والمخصصة في شكل احتياطات كاحتياط تمويل المشروعات الاستثمارية والتجديدات والتوسعات.

1 — 1 — 4 — التمويل الداخلي عن طريق الاهتلاكات: هي توزيع تكلفة شراء أصل طويل الأجل على صيانة الإنتاجية المقدرة و الاهتلاك فائض مالي يسمح بتمويل عمليات التوسع.

2 — التمويل الخارجي :

و ينقسم إلى العناصر التالية :

1 — مصادر التمويل طويلة الأجل :

هناك عدة مصادر طويلة الأجل نذكر منها كالآتي ⁽¹⁾ :

1 — 1 — الأسهم العادية :

تمثل الأسهم العادية صكوكا متساوية القيمة تشكل جزء من رأس مال الشركة ، و هي بذلك تعد بمثابة سند ملكية في الشركات المساهمة و توصية بالأسهم ، و تعتبر الأسهم من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنها ليس لها تواريخ استحقاق محددة طالما كانت الشركة المصدرة مستمرة و بالمقارنة بغيرها بين الأوراق المالية تتميز الأسهم بخاصيتين أساسيتين هما :

- حق المطالبة المتبقي .
- المسؤولية المحدودة .

1 — 2 — الأسهم الممتازة :

يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية و سندات ، فهي تشبه السندات من حيث أنها تأتي في مرتبة سابقة للأسهم

¹ - منية طالبي آخرون ، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بالوادي ، 2010 / 2009 ، ص ص 49 - 51

العادية و إن كانت تالية السندات عند الحصول على العائد الدوري و استيفاء حقوق حملتها عند تصفية الشركة ، و يمكن للأسهم الممتازة كسندات أن تصدر بشروط تكفل استدعائها أو تحويلها إلى أسهم عادية بشروط معينة و من ناحية أخرى تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية من حيث أنها تعتبر أيضا سندا للملكية له قيمة اسمية سوقية و يربط و اجله بوجود و استمرار الشركة .

1 — 3 — السندات :

السند هو عبارة عن سند إذني طويل الأجل ، يعتمد مصدره بان يدفع فائدة على قيمة الاسمية بالإضافة إلى دفع القيمة الاسمية نفسها في تاريخ المحدد مسبقا.

2 — مصادر التمويل قصيرة الأجل :

هناك العديد من مصادر القصيرة الأجل نذكر منها (1) :

2 — 1 — الائتمان التجاري :

يقصد بالائتمان التجاري عملية البيع بالأجل التي تتم بين منافذ التوزيع المختلفة أو ينشأ من حساب مفتوح و غيره نتيجة لعملية البيع غير النقدي ، فيما يتم بين المنتج و بين الوكيل، أو بين الوكيل و تاجر الجملة أو بين تاجر الجملة و تاجر التجزئة من عمليات بيع اجله يعتبر ائتمان تجاريا .

2 — 2 — الائتمان المصرفي (القروض قصيرة الأجل) : قد تكون القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان ، تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز العام ، و قد تكون في شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد و الحالة الخاصة بخط الائتمان تعرف باتفاق لتدوير القرض بذلك قد يمتد هذا النوع من الائتمان لمدة تتجاوز العام .

2 — 3 — الأوراق التجارية :

و هي عبارة عن أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها الشركات بهدف الاقتراض و يتم بيعها في السوق المالي و تصدر هذه الأوراق لحاملها لمدة قصيرة تقل عن السنة و في العادة لا تكون مضمونة بأية ضمانات سوى المركز المالي و السمعة الائتمانية للشركة

¹ - أنظر أحمد عبد الله لحاح و جمال الدين مرسي ، الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص ص 308

المصدرة و تعتبر الأوراق المالية أداة من أدوات السوق النقدي نظرا لكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل .

2 — 4 — الاستئجار :

تهدف معظم المؤسسات إلى "استخدام" المباني و المعدات ، و بالتالي فهدفنا ليس "امتلاك" هذه التسهيلات و أن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف ، و قد ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول لاتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها ، و بعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي و المباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا .⁽¹⁾

المبحث الثاني : عموميات حول التشخيص المالي

قبل قيام المسير المالي باتخاذ لأي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص المشكل أو الحالة و ذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الأساسية ومن ثم يتمكن من معرفة أو اكتشاف جوانب القوة والضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية .

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التشخيص المالي

لقد تعددت تعاريف التشخيص سنتطرق إلى أهمها وهي :

أولا : مفهوم التشخيص

" تعتبر كلمة التشخيص ذات مصدر يوناني و تعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل أوسع في ميدان الطب حيث تشتمل على تحديد طبيعة المرض و اقتراح حلول (علاجية — جراحية) من أجل التوصل للشفاء عبر ملاحظة الأعراض ، و لقد أصبحت تستعمل كلمة التشخيص في ميادين مختلفة ، و التي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات و الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة ".⁽²⁾

1 — تعريف التشخيص :

¹ - عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 478 .

² - حزولي إيمان ، مساهمة التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر ، محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 — 2013 ، ص 3

فالتعريف الذي جاء في القاموس LA ROUSSE التشخيص هو التعرف على مرض ما من خلال أعراضه.⁽¹⁾
و عرفه براون GERRARD BROWN التشخيص له هدف كشف نقاط ضعف المؤسسة ونقاط قوة من أجل تصحيح الأول ولاستغلال الأمل للثانية.⁽²⁾
و عرف أيضا على أنه مصطلح يستعمل في العلوم الطبية ، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة .⁽³⁾

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التشخيص هو عملية التعرف على حالة المؤسسة لاستنتاج المشاكل و إيجاد الحلول المناسبة لها لمعالجتها .

2 — أهمية التشخيص :

إن تعدد الإشارات التي تعبر عن وجود خلل في العوامل الداخلية و الخارجية تؤدي بالمسيرين إلى التشخيص بهدف تحديد نوع الخلل و سببه و منه إتباع مجموعة من الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار و بشكل معمق العناصر التي ظهرت من خلال التشخيص و التدابير المتخذة لمواجهة نقاط الضعف و توسيع نقاط القوة ، و منه تظهر أهمية التشخيص فيما يلي⁽⁴⁾ :

- إن عملية التشخيص لا تتوقف عند اكتشاف نقاط القوة و الضعف بل البحث عن أصل الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات و تحليلها و تقديم الحلول و الإجراءات التي تحد من الصعوبات و نقاط الضعف .
- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة .
- يسمح التشخيص بالتأكيد على الإستراتيجية المتبعة و كذا تحديد إستراتيجية مستقبلية حيث أن الإستراتيجية تبنى على أساس أهداف مستقبلية طويلة المدى .

¹— DICTIONNAIRE DE FRANÇAIS, POCHE 1990 P194.

²— BROWN: LE DIAGNOSTIC DE L'ENTREPRISE 1986 P37.

³— Alain Marion, Le Diagnostique d'entreprise, édition economica, paris, 1993, p08.

⁴ — حزولي إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 3 — 4

- يمكن التشخيص من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة .
- يسمح التشخيص تقديم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل .

ثانيا : التشخيص المالي

سننظر في هذا الجزء إلى تعريف التشخيص المالي و أنواعه كما يلي :

1 — تعريف التشخيص المالي :

لقد تعددت التعاريف نذكر من أهمها كالتالي :

التعريف الأول : هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية ، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية.⁽¹⁾

التعريف الثاني : بأنه النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية و التساؤل عن بعض المشاكل المالية و التنبؤ بالمر دودية والخطر المنتظر .⁽²⁾

التعريف الثالث : على أنه يقوم بفحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطها ، و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها ، مما يساعدها على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطار المؤسسة .⁽³⁾

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التشخيص المالي هو دراسة الوضع المالي للمؤسسة ، دراسة تفصيلية و دقيقة لاكتشاف مواطن القوة و الضعف في المؤسسة ، و محاولة معرفة أسباب هذا الضعف و تحليلها و معالجتها .

2 — أنواع التشخيص المالي

و يوجد هناك نوعان كالآتي⁽⁴⁾:

¹ - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

¹ - Jean – Peyrard, **Analyse financier**, édition Vuibert, Paris, 1986, p216.

³ - لعشوري نوال ، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ، ورقة بحثية مقدمة الملتقى الوطني التشخيص المالي

للمؤسسات الاقتصادية ، المركز الجامعي مساعديه لخضر ، سوق أهراس ، أيام 22 — 23 — ماي 2012 ، ص 4

⁴ - خميسي شبيحة ، التسيير المالي للمؤسسة ، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، 2010 ، ص 69

2 — 1 — التشخيص الداخلي : و هو عملية تشخيص و تحليل نقاط القوة و الضعف الداخلية للمؤسسة ، حيث أن هذا التشخيص موضوع من قبل المؤسسة نفسها ، الهدف منه هو إكتشاف نقاط القوة و الضعف ، و تزويد المسير بالمعلومات اللازمة التي من خلالها يتخذ القرارات المناسبة .

2 — 2 — التشخيص الخارجي : و هو عملية تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فينا يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة سير نموها ، و يعتمد هذا التشخيص على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة و دراسة الفرص و التهديدات التي تحتل مواجهتها من جهة أخرى .

المطلب الثاني : طرق و أدوات التشخيص المالي

سنتطرق إلى طرق التشخيص المالي و أدواته التي من خلالها تساهم عملية التشخيص

أولا : طرق التشخيص المالي

وتكمن طرق التشخيص المالي فيما يلي⁽¹⁾ :

1 — التشخيص التطوري : و يقوم هذا التشخيص على دراسة الوضعية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية ، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية ، و لإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ، ويرتكز هذا التشخيص على العناصر التالية :

1 — 1 — تطور النشاط : أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية...الخ، و من ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات و بناء على حالات النمو

¹ - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49 — 51

(مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.

1 — 2 — تطور أصول المؤسسة : تعتبر الأصول مجموع الإمكانات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، و من ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي و الخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

1 — 3 — تطور هيكل دورة الاستغلال : يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، المخزونات التي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

1 — 4 — تطور الهيكل المالي : يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة و بناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمات الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها و قدرتها على السداد و مدى استقلاليتها المالية و تأثير الاستدانة على المردودية.

1 — 5 — تطور المردودية : تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء و النمو و الاستمرارية. و تعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطويرين و ذلك عن طريق نسب المردودية و آلية أثر الرافعة المالية.

2 — التشخيص المالي المقارن : إذا كان التشخيص التطويري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة و مراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، و عليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات

المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، و ذلك باستخدام مجموعة من الأرصد و الأدوات و المؤشرات المالية. و يهد المحلل المالي من خلال التشخيص المالي المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط خصوصا على حالات المحيط غير المستقر.

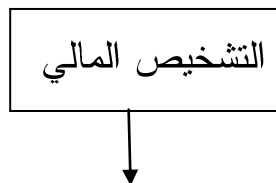
3 — التشخيص المالي المعياري : يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه و بدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة و مستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات و مكاتب دراسات مختصة، و لتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8٪.
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبار الأسواق و المعارض.
- الديون المتوسطة و طويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي .

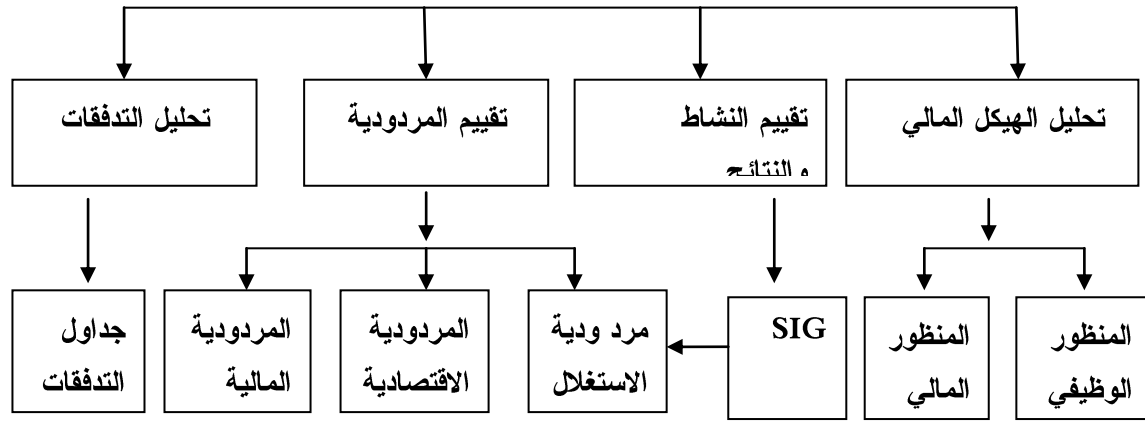
ثانيا : أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي.¹⁾

الشكل رقم(1) : يمثل أدوات التشخيص المالي



¹ - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، ص ص 51 - 53



المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف فريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

تحليل الهيكل المالي : الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية و الملاءة المالية..، وذلك بالاعتماد على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية و مبدأ السيولة و الاستحقاق أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة و الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

تقييم النشاط و النتائج : يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ، ومن ثم يمكن تصور الحلول و الإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

تقييم المردودية : هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، و هي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ، و يمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار و غيرها.

تحليل التدفقات المالية : يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي ، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض ، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية و تقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

المطلب الثالث : أهداف التشخيص المالي و نتائجه

سنتطرق إلى أهداف التشخيص المالي و نتأجه .

أولا : أهداف التشخيص المالي

تكمن أهداف التشخيص المالي في العناصر التالية⁽¹⁾ :

1 - النمو: أي أنه يهدف إلى تحقيق المستوى المطلوب من النمو للمؤسسة و ذلك بدراسة مصادر التمويل ، و الاستثمار و رفع الربحية .

2 - المردودية : و تتمثل فيما يلي :

2 - 1 - المردودية الاقتصادية : أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي .

2 - 2 - المردودية المالية : و التي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات .

3 - التوازن : أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير (دورة الاستغلال) و على المدى الطويل (دورة الاستثمار) .

4 - المخاطر: أي أن التشخيص المالي يهدف إلى التعرف على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة و كيفية مواجهة هاته المخاطر و ذلك بتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف الأداء المالي للمؤسسة .

و الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة و شاملة على نقاط القوة و الضعف لدى المؤسسة و موقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها و مستقبلها ، و إيجاد الحلول البديلة أو التعديلات التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب و تفادي المخاطر المحتملة و استغلال الفرص . كما أنه يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، و تقييم سياستها المالية لفترة معينة و قدرتها على تسديد ديونها.

ثانيا نتائج التشخيص المالي:

و تتمثل في نتائج خارجية و أخرى داخلية سنتطرق لها كالتالي :

1 — نتائج التشخيص المالي الخارجي : يسمح بـ :

- توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة

¹ - طراد خوجة هشام و حمبلي حسين ، تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، الجامعي مساعديه لخضر ، سوق أهراس ، أيام 22 — 23 — ماي 2012 ، ص 9

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.
- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- 2 — نتائج التشخيص المالي الداخلي :** لاتخاذ القرارات والأحكام التالية :
- تقدير المركز المالي للمؤسسة
- تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال).

المبحث الثالث : آليات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تسعى المؤسسات إلى المحافظة على استقرار الوضعية المالية للمؤسسة ، و يتم ذلك من خلال السعي إلى تحقيق التوازن بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة ، و زيادة المبيعات في المؤسسات الصناعية أو التجارية ، و من أجل تحقيق هذا التوازن يجب معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تشخيصها، و ذلك باستخدام المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي

تتكون المؤشرات من العناصر التالية :

1 — رأس المال العامل FR:

يعتبر رأس المال العامل يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز الهيكل المالي ، و هناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة .
لهذا سنتطرق إلى تعريفه و طريقة حسابه⁽¹⁾ :

1 — 1 — تعريفه : و هو مقدار معين من الأموال الدائمة لتمويل احتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال لضمان السير العادي للمؤسسة ، يجب على الأموال الدائمة تمويل الأصول الثابتة .

1 — 2 — كيفية حسابه : هناك طريقتين لحساب رأس المال العامل من الميزانية .
✓ **من أعلى الميزانية :** وهو المقدار الفائض بعد تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة ويحسب كالتالي :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة .

✓ **من أسفل الميزانية :** وهو المقدار الفائض بعد تمويل الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ويحسب كالتالي :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل .

1 — 3 — أنواعه :

يتكون رأس المال العامل من العناصر التالية :

1 — 3 — 1 — رأس المال العامل الخاص : وهو المقدار الإضافي من

الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب العلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة .

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون .

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - ديون طويلة الأجل .

1 — 3 — 2 — رأس المال العامل الإجمالي : يقصد به مجموع عناصر الأصول

التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة ويحسب كما يلي :

¹ - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 44 — 47

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة .

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة .

ومن هذه العلاقة نجد أن :

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

ومنها نحصل على أن :

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة الأجل .

1 — 3 — 3 — رأس المال العامل الصافي : وهو كثير الاستعمال ويعتبر هامش

أمان أو فائض من الأموال الدائمة ويدعى أيضا بالرأس المال العامل الدائم ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

1 — 3 — 4 — رأس المال العامل الخارجي : هو جزء من الديون الخارجية التي

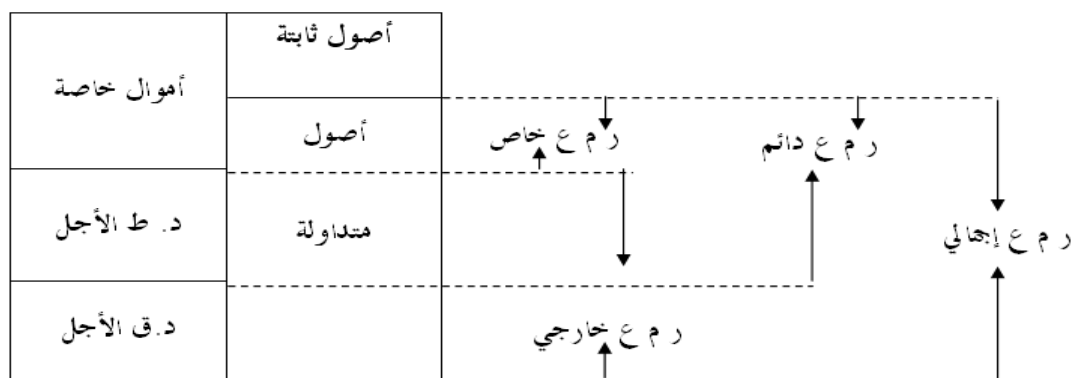
تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأموال المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخارجي = ر م ع إجمالي - ر م ع الخاص

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الخارجي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

الشكل رقم (2) : يمثل الشكل البياني لرأس المال العامل



المصدر : ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) ، دار المحمدية ، الجزائر 1999 ، ص 48 ،

1 — 1 — الحالات الممكنة لرأس المال العامل :

تشمل الحالات التالية⁽¹⁾ :

1 — 1 — 1 — منظور أعلى الميزانية : يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين

الأموال الدائمة و الأصول الثابتة ، و يمكن حصره في ثلاث حالات كالتالي :

❖ الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأول الثابتة

(

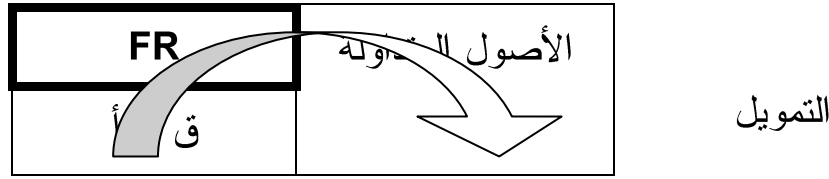
في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة ، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة ، و حققت فائض تمثل في رأس المال العامل ، فعلى المؤسسة هنا أن تستثمر هذا الفائض مما يساهم في زيادة في حجم و قيمة المؤسسة و ذلك على النحو التالي :

الشكل رقم (3) : يمثل طريقة التمويل وطريقة الحصول على رأس المال العامل

FR

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
----------------	-----------------

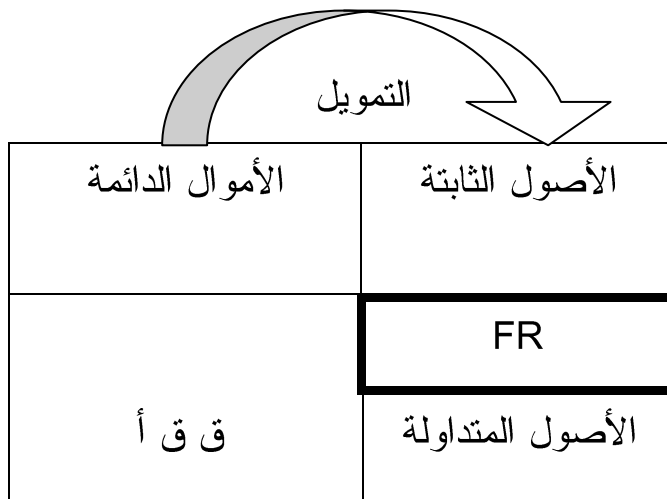
¹ - أنظر إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 68 - 70 بتصرف



المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68

❖ الحالة الثانية : رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية لتغطية العجز المالي في التمويل ، أو تقوم المؤسسة بالتخفيض في حجم الاستثمارات ، و ذلك عن طريق بيع بعض من الأصول الثابتة ، و كما مبين في الشكل التالي :

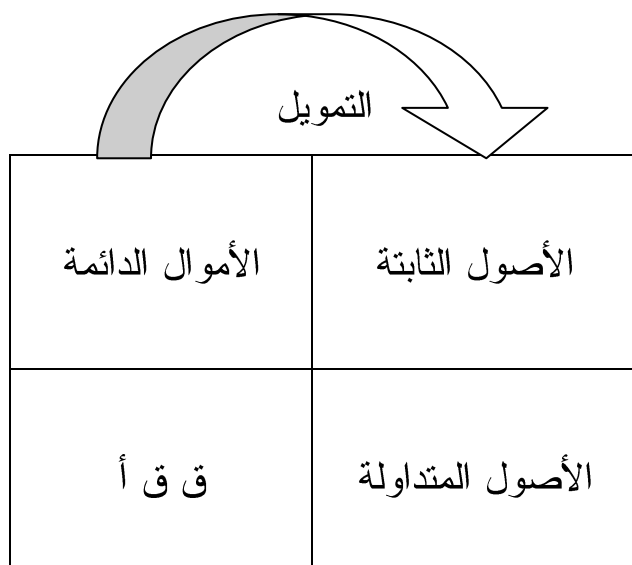
الشكل رقم (4) : يمثل طريقة التمويل وطريقة الحصول على رأس المال العامل FR السالب



المصدر : إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

❖ **الحالة الثالثة : رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة)** و هي حالة نادرة الحدوث أي أنها تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة ، و كما موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (5) : يوضح رأس المال العامل معدوم



المصدر : إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

1 — 1 — 2 منظور أسفل الميزانية : يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة و القروض قصيرة الأجل ، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية المختصرة على مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة ، و هذا التحويل له علاقة بسرعة دوران الزبائن ، أنه عندما تقوم المؤسسة بعملية التحصيل من قبل الزبائن ، يتم بواسطتها تسديد قروض قصيرة الأجل ، و توجد ثلاث حالات و هي كالتالي :

***الحالة الاولى : رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة اكبر من القروض قصيرة الأجل) :** أي ان المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الاجل باستخدام اصولها المتداولة. ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل. حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للمؤسسة .

***الحالة الثانية : رأس المال العامل (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل):**
في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث .

***الحالة الثالثة : رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل):** في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

1 — 2 — العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل :

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي ⁽¹⁾ :

1 — 2 — 1 — طبيعة الإنتاج : كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية ، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

1 — 2 — 2 — طبيعة المواد الأولية المستعملة : إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فانه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه ، أما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها.

1 — 2 — 3 — طبيعة العملية التسويقية : كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال عامل قليل، والعكس صحيح.

1 — 2 — 4 — طبيعة الائتمان والتحصيل : فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح.

1 — 3 — التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة

¹ - منير شاكر محمد وعبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2 ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2005 ،

وأحيانا أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها ، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية.

يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية⁽¹⁾ :

أ - أسباب النقص في رأس المال العامل :

- النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات.

- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.

- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

ب - أسباب الزيادة في رأس المال العامل :

إن الزيادة في الأموال الدائمة راجع للأسباب التالية :

- زيادة رأس المال.

- الحصول على ديون طويلة الأجل.

- تكوين الاحتياطات.

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.

- الأرباح المحققة وغير الموزعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة و الديون القصيرة الأجل لا تؤثر في حجم رأس المال العامل ، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون القصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال بيع المخزونات يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع في مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع بالأجل، أما إذا كانت عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق ، وبالتالي هذه العملية لا تؤثر في حجم رأس المال العامل .

كما يمكننا الإشارة إلى أن سياسة الاهتلاكات تؤثر على رأس المال العامل، وهذا إذا استعملنا النظام المتناقص، فان رأس المال العامل يكون أكثر ارتفاعا مقارنة مع الاهتلاك الثابت.

¹ - منير شاكر محمد و عبد الناصر نور ، المرجع السابق ، ص 116 - 117

2 — احتياجات رأس المال العامل BFR :

ينتج من خلال الأنشطة المباشرة للمؤسسة بسبب مجموعة من العناصر سننتظر إلى تعريفه وطريقة حسابه⁽¹⁾ :

2 — 1 — تعريف احتياجات رأس المال العامل :

تعرف بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل ، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.

دورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة ، هنا يستثنى الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة ، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يحين موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد ، وبالتالي لم تعد موارد مالية قابلة للاستخدام ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

من خلال الشكل البياني التالي نلاحظ من ما يتشكل هذا الاحتياج .

الشكل رقم (6) : يمثل شكل احتياجات رأس المال العامل .

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية

¹ - محمد الحافظ عيشوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 118 — 119

احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون	ديون المخزونات
موارد الدورة					

المصدر: مبارك لسلول؛ التسيير المالي؛ الجزائر؛ ديون المطبوعات الجامعية 2004؛ منقول على محمد الحافظ عيشوش، مرجع سابق الذكر ص34

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين موارد الدورة و الاحتياجات.

2 — 2 — أنواع احتياجات رأس المال العامل :

و هناك نوعان وهما كالآتي⁽¹⁾ :

2 — 2 — 1 — احتياجات رأس المال العامل للاستغلال : وهي عبارة عن

الفرق بين الموارد و الاستخدامات ، و تحسب بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = أصول الخزينة - خصوم الخزينة

2 — 2 — 2 — احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال : و يتمثل في

الفرق بين احتياجات التمويل خارج للاستغلال ، و موارد التمويل خارج للاستغلال

دون التأثير بمستوى النشاط . و تحسب بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال = استخدامات خارج للاستغلال - موارد خارج للاستغلال

و يقصد من الاستخدامات و الموارد خارج الاستغلال ، كل الموارد و الاستخدامات و

التي تتميز بحالاتها العابرة فتزيد هذه الاحتياجات بزيادة الاستخدامات عن الموارد و العكس صحيح .

2 — 3 — حالات احتياجات رأس المال العامل :

وتتمثل في الحالات التالية⁽²⁾ :

2 — 3 — 1 — الحالة الأولى : احتياجات رأس المال العامل موجب

¹ - بن خليفة عبد الحليم ، عاشوري محمد ، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية في المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، جامعة الوادي ، 2003 / 2004 ، ص 60

² - PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise . 9^{ème}, Edition, Baris: Dunod . 1990

- في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في :
- ارتفاع سرعة دوران العملاء.
 - انخفاض سرعة دوران الموردين .

2 — 3 — 2 الحالة الثانية : احتياجات رأس المال العامل السالبة

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة .

3 — الخزينة :

سننظر في موضوع الخزينة إلى مجموعة من العناصر كما يلي :

3 — 1 — تعريف الخزينة : يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال

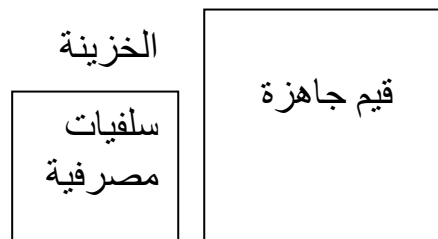
التي هي تحت تصرفها خلال الدورة الاستغلالية ، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة .⁽¹⁾

وتحسب بالعلاقة التالية : الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

وقد تنتج من موارد إضافية وتحسب بالعلاقة التالية .:

الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل .

الشكل رقم (7) : يمثل شكل الخزينة .



المصدر :ناصر دادي عدون تقنيات و مراقبة التسيير (التحليل المالي) ، الجزء الأول ، ص51

¹ - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

3-2. حالات الخزينة :

إن حالات الخزينة تتحدد وفق سياسة المؤسسة المالية المتبعة في التسيير و من أجل تحديد حالة الخزينة لا بد من دراسة رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و فيما يلي و هي كالتالي (1).

الحالة الأولى : الخزينة موجبة : في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل و عليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة و بإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل .

الحالة الثانية : الخزينة سالبة : في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل ، و عليه فإن الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة و أن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة إذن هناك عجز هيكلي ، و هي في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية.

الحالة الثالثة : الخزينة معدومة :

تكون الخزينة منعدمة في إحدى الحالتين :

الحالة 01 : في هذه الحالة الأموال الدائمة تساوي الأصول الصافية و عليه رأس المال العامل معدوم ، و أيضا الديون قصيرة الأجل تساوي الأصول المتداولة و عليه فإن

$$BFR = 0 \text{ و منه ينتج لنا } BFR = FR = 0 \text{ مما يعني أن الخزينة منعدمة . } TR = 0$$

الحالة 02: في هذه الحالة رأس المال العامل يكون مساويا لاحتياجات رأس المال العامل و عليه فإن الخزينة تنعدم و هذا يعني أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة و استحقاق الديون و هي الوضعية المثلى للخزينة و هي صعبة المنال لأنها لا تتأتى إلا بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة و منه يميل المسير إلى تشكيل خزينة الأمان.

¹ - لعبداني دليبة ، أهمية التحليل المالي في مؤسسة إنتاجية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة السانسان في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بـحي فارس ، المدينة ، 2005 – 2006 ، ص 39

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أهم وسائل التحليل المالي التي يستخدمها المحلل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية ، انطلاقاً من الميزانية و قائمة الدخل ، و هي أداة لإظهار المركز المالي .

أولاً : التطور التاريخي للنسب المالية :

مرت النسب المالية بالمراحل التالية⁽¹⁾ :

1 — المرحلة الأولى (قبل سنة 1900) : اقترن استخدام النسب في الدراسات التمويلية في نهاية القرن 19 و بتقدم الإدارة العلمية و بتطور التحليل الائتماني ، بحيث كان لهذه الأخيرة دوراً هاماً في تطوير استخدام النسب ، حيث في سنة 1870 بدأت البنوك الأمريكية بطلب القوائم المالية من المقترضين ، و في سنة 1890 أصبحت تطلب القوائم المالية ضمن ملف طلب القرض ، و في سنة 1891 و لأول مرة تم استخدام نسب التداول .

2 — المرحلة الثانية (من 1900 إلى 1919) : تتسم هذه المرحلة بالميزات التالية :

- ظهور بعض الدراسات التي استخدمت عدة نسب مالية مختلفة إذ نشرت في سنة 1905 ، عشرة نسب مختلفة يمكن استخدامها في التحليل الائتماني .
- ظهور معايير للنسب المالية .

¹ - مفلاح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة 3، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2000 ، ص ص،

- ظهور دراستين لاستخدام النسب المالية في التحليل الائتماني و الإداري سنة 1919.

- استخدام الكمبيوتر و الأساليب الإحصائية لدراسة القوة التنبؤية للنسب المالية .

- اتسمت هذه المرحلة بدراسة أثر القواعد المحاسبية المتعارف عليها على النسب .

ثانيا : مفهوم النسب المالية :

هناك عدة تعاريف للنسب المالية من أهمها :

1 — التعاريف النسب المالية :

و سنعرض عدة تعاريف كما يلي :

التعريف الأول : تعرف النسب المالية رياضيا على أنها علاقة ثابتة بين رقمين .⁽¹⁾

أما في المجال المالي بأنها علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو عنصرين من جدول حسابات النتائج .⁽²⁾

التعريف الثاني : تعتبر النسب المالية — أكثر الطرق شيوعا في تحليل القوائم المالية نظرا لما تشكله من علاقات و استنتاجات ذات مدلول معين في عملية التحليل .⁽³⁾

التعريف الثالث : تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية ، و ذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار .⁽⁴⁾

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن النسب المالية هي العلاقة التي تعبر عن تحليل متغيرين ، و أنها الطريقة المفضلة لتحليل القوائم المالية و أكثرها شيوعا .

2 — أسس التحليل المالي بالنسب المالية : هناك العديد من الأسس يجب اتخاذها بعين الاعتبار في التحليل المالي ومن هذه الأسس نذكر⁽¹⁾ :

¹ - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2005 ، ص45.

² - JACQUE TEULIE, Analyse financière de l'entreprise, Edition Chotard et Associes Editeurs, 1989, p. 29.

³ - عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

⁴ - سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مكتبة الإشعاع ، مصر ، 1998 ، ص 229

2 — 1 — التحديد الواضح لأهداف التحليل : نظرا لوجود عدد كبير من النسب المالية ، فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي لكي يتم اختيار فقط بعض النسب المالية التي تفيد من الحصول على المعلومات المطلوبة بناءا على الهدف المحقق إلا أن تحديد الهدف من التحليل هو أمر صعب باختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها .

2 — 2 — بناء النسب المالية بطريقة منطقية : ويتم الاعتماد على بنائها كما يلي :

— بناء النسب المالية بشكل يجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة .

— بناء النسب المالية أساس قيم مناسبة ومعدة على أساس معتمد عليها .

— يجب أن يتم بناء وإعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في الدراسة والتحليل .

— اختيار النسب المناسبة والملائمة للتحليل .

— تحديد الدلالات والتفسيرات التي تشير إليها كل نسبة .

3 — أنواع النسب المالية : توجد عدة أنواع من النسب المالية لذا يجب اختيار أهمها نظرا لأهميتها من حيث الهدف المبتغى من التحليل المالي وتختلف من مستعمل إلى آخر وهي كالآتي⁽²⁾ :

3 — 1 — نسب التشغيل: وتقيس نسب الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة المواد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض وجود توازن بين المبيعات وكل من الحسابات المدينة والمخزون والموجودات الثابتة ، وإجمالي الموجودات وتشمل على نسب كالآتي :

3 — 1 — 1 — معدل دوران المخزون : وتبين هذه النسبة ما إذا كانت مستويات المخزون تتجاوز مستوى المخزون المقبول أو تقل عنه فإذا كانت قيمة النسبة قليلة تكون عدة مرات دوران المخزون قليلة أي أن مستويات المخزون عالية وتتجاوز حدود

¹ - نفيسة حجاج ، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011 \ 2012 ، ص ص 54 - 55

² - خلدون إبراهيم الشريفات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 127 — 128

المستوى المقبول للمخزون وهذا يدل على أداء سيء لإدارة المخزون وأموال مجمدة في مواد بطيئة الحركة وتحسب بالطريقة التالية :

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون .

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل

وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.⁽¹⁾

3 — 1 — 2 — معدل دوران المدينون : وتقاس سرعة الحصول على قيمة الذمم المدينة أو ثمن المبيعات الآجلة ، وكلما كانت أقصر كان ذلك أفضل وتحسب بالطريقة التالية⁽²⁾ :

معدل دوران المدينون = المدينون / (المبيعات الآجلة / 360)

3 — 1 — 3 — معدل دوران الموجودات الثابتة : وتقاس هذه النسبة درجة الكفاءة في استعمال الموجودات الثابتة للإنتاج فإذا كان هذا المعدل عالي فإن ذلك يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وتحسب بالطريقة التالية⁽³⁾ :

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / إجمالي الموجودات الثابتة .

كلما زاد معدل دوران الموجودات الثابتة قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الموجودات الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الموجودات الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.⁽⁴⁾

¹ — عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 98.

² - خلدون إبراهيم الشريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص — 128

³ - نفسه

⁴ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي- تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن، 2001 ، ص 139.

3 — 1 — 4 — معدل دوران إجمالي الموجودات : ويقاس هذا المعدل مدى فعالية الشركة في استخدام كل الموارد المتاحة لها ، فإن كان هذا المعدل منخفض فإنه يدل على أن الشركة لا ترى حجم المبيعات كافي بالمقارنة مع حجم الاستثمار .⁽¹⁾

3 — 2 — نسبة السيولة : تعبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال فترة مالية ، أي مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل .⁽²⁾

وتشمل هذه النسب ما يلي :

— نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .

— نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة .

— نسبة النقدية = الأصول النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة .

3 — 3 — نسب التوازن الهيكلي : انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستثمارات الثابتة فإنه على مسير المؤسسة أن يحقق على الأقل التساوي بين هذين العنصرين ، و إذا تحقق هذا التساوي تكون نسبة الأموال الدائمة على الأصول الثابتة تساوي 1 ، وهذا يدل على انعدام رأس مال العامل الصافي (الدائم) ، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح فيجب أن تكون هذه النسبة اكبر من 1 حتى تتمكن من تغطية مخزوناتا ، وكذلك تفاديا لمشاكل إمكانية ارتفاع هذه المدة ، وتكون هذه التغطية برأس مال العامل السابق الموجب المحقق ونحسب نسبة تغطية الأصول المتداولة بالطريقة التالية⁽³⁾ :

— نسبة تغطية الأصول المتداولة = رأس مال العامل الصافي / الأصول المتداولة .

وكما زادت النسبة فتكون النتيجة أحسن ، وتشمل على :

3 — 3 — 1 — نسبة التمويل الذاتي : وتحسب بالعلاقة التالية :

— نسبة التمويل الذاتي = رأس المال الخاص / الأصول الثابتة .

من خلال هذه النسبة نتعرف على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

¹ - خلدون إبراهيم الشريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص — 128

² - نفيسة حجاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 56

³ - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) ، الجزء الأول ، ص 53

3 — 4 — نسب الربحية : تعطي هذه النسب مؤشرات تعبر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربح سواء من الأموال المستثمرة أو من المبيعات فهي مقياس لكفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التشغيلية والتحويلية ، وتشمل النسب التالية⁽¹⁾ :

3 — 4 — 1 — نسب مجمل الربح إلى المبيعات : وتسمى كذلك حافة مجمل الربح بحيث تقيس مدى نجاح المؤسسة بتخفيض التكاليف ، وتقبل منتجات المؤسسة ومدى كفاءة وفعالية سياستها التسويقية والبيعية ويتم حسابها كالآتي :

— حافة مجمل ربح العمليات = مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات .

3 — 4 — 2 — حافة ربح التشغيل : تبين هذه النسبة مقدار ما تستنزفه مصاريف التشغيل من رقم الأعمال و تشمل المصاريف الإدارية و العمومية ... الخ . ويدل ارتفاع هذه النسبة على أن المؤسسة أنفقت مصاريف كثيرة على النشاط التشغيلي وتحسب بالعلاقة التالية :

حافة ربح التشغيل = ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات .

3 — 4 — 3 — هامش صافي الربح : هذه النسبة تساعد على معرفة نسبة من المبيعات التي تحول إلى أرباح صافية ويتم حسابها كما يلي :

— هامش صافي الربح = الأرباح القابلة للتوزيع / المبيعات .

3 — 5 — نسبة المديونية : هذه النسب تقيس مدى اعتماد المؤسسة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين ، وتسمى أيضا نسب رافعة التمويل لأنها

تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل المؤسسة وتشمل النسب التالية⁽²⁾ :

3 — 5 — 1 — نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات : وتقيس مدى مساهمة المقترضين في تمويل استثمارات المؤسسة وإذا طرح من واحد نحصل على نسبة مساهمة المالكين في التمويل وتحسب كالآتي :

— نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات = الديون قصيرة الأجل + الديون متوسطة وطويلة الأجل / إجمالي الموجودات .

¹ نفيسة حجاج ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61 — 62

² - خلدون إبراهيم الشريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 129 - 130

3 — 5 — 2 — عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون : و يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح لتغطية الفائدة على القروض و يحسب بالطريقة التالية :

عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة = الأرباح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة على الديون .

3 — 5 — 2 — 1 — عدد مرات تغطية الالتزامات المالية الثابتة : و تحسب بالطريقة التالية :

عدد مرات تغطية الالتزامات المالية الثابتة = الأرباح قبل الفائدة و الضريبة + الإيجارات / الفائدة + الإيجارات + الاحتياطي السندات .

3 — 5 — 2 — عدد مرات تغطية التدفقات النقدية : و تقيس قدرة التدفقات على تغطية الالتزامات الثابتة من فوائد و إيجارات ، وتحسب بالطريقة التالية :

عدد مرات تغطية التدفقات النقدية = التدفقات النقدية الداخلة / (الالتزامات المالية الثابتة + أرباح الأسهم الممتازة / -1 معدل الضريبة)

3 — 6 — نسب السوق :

هي مجموعة من النسب المالية توضح علاقة سعر السهم هم مع الأرباح والتدفقات النقدية والقيمة الدفترية للسهم، وكذلك تعطي صورة للمستثمرين عن وضع الشركة السابق والمتوقع

وتعتبر النسب الخاصة بالسوق (الأسهم) من أهم النسب لأن المستثمرين والمقرضين وبنوك الاستثمار والمحللين للأوراق المالية يستخدموا هذه النسب لتحقيق أهدافهم وغاياتهم (1).

3 — 6 — 1 — نسبة نصيب السهم عادي من الأرباح المحققة :

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الربح المتاح للملاك على عدد الأسهم العادية المصدرة، وفقا للصيغة التالية(2) :

نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / عدد الأسهم العادية

¹ - حليمة خليل الجرجاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

² - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ص 2

وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتغطية مركز قوتها في السوق، فزيادة النسبة لابد وان تع طي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين وحملة الأسهم ويعطي الحق للمحلل المالي في أن يؤكد على أن المنشأة تتمتع بمركز قوة داخل السوق في حين يشير انخفاضها وهبوطها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي ، حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي

3 — 6 — 2 — القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية :

وتحسب هذه النسبة بتقسيم سعر السهم في سوق الأوراق المالية على القيمة الدفترية للسهم ويعبر عن قيمته بمرة أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من واحد فان هذا يعني أن

الشركة تقوم بأداء جيد بحسب تقييم المستثمرين في الأسواق المالية و أن ذلك قد انعكس بارتفاع سعر السهم في السوق فوق القيمة الدفترية للسهم، وكلما زادت هذه النسبة عن واحد

كلما كان ذلك أفضل. ويتم حسابه حسب المعادلة التالية⁽¹⁾ :

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = سعر السهم العادي في السوق
القيمة الدفترية للسهم العادي

3 — 6 — 3 — القيمة الدفترية للسهم العادي :

تقيس هذه النسبة مدى النمو المتحقق في حقوق مساهمي الشركة، وكلما ارتفعت قيمتها كان ذلك دليل صحة لأداء المؤسسة ولذا تعتبر هي الأخرى من المؤشرات الهامة لمتخذي قرارات الاستثمار في الأسهم، وتحسب بالعلاقة التالية⁽²⁾ :

القيمة الدفترية للسهم العادي = جملة حقوق الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية

¹ - نور الدين أديب مؤيد وزناد و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، الطبعة الثانية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن، 2006 ، ص 101

² - مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ، عمان، الأردن ، ص 73

و تعتبر القيمة الدفترية للسهم واحدة من عدة مفاهيم لقياس قيمة السهم ، و هي مؤشر للحد الأدنى الذي يجب أن تكونه قيمة السهم ، فإذا كانت المؤسسة تقوم بأداء جيد و تحقق أرباح تنمو باضطراد ، أما إذا كان أداء المؤسسة سيئاً ستخسر في قيمة الأسهم .⁽¹⁾

¹ - نور الدين أديب مؤيد وزناد ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 100

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا إلى هذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى العوامل المؤثرة على الوضعية المالية للمؤسسة وتوازنها ، من خلال تكلمنا على الوظيفة المالية التي تهدف إلى التسيير الأمثل للأموال و تحقيق أهداف المؤسسة و أهميتها في ضمان التمويل ، و تكلمنا أيضا عن التمويل الذي يقصد به تزويد المؤسسة بالأموال عند أمس الحاجة إليها للمحافظة على وضعية المؤسسة ، و تعرفنا على مصادره التي تنقسم إلى داخلية و خارجية ، هذا فيما يخص المبحث الأول .

أما المبحث الثاني تناولنا فيه التشخيص المالي ، و الذي ينقسم إلى خارجي و داخلي ، و له طرق أدوات التي تمكن و تساعد من أجل التعرف على جوانب القوة و الضعف في وضعية المؤسسة ، و تكمن نتائجه في تقديرات المركز المالي للمؤسسة و تحديد الأخطار .

و كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى آليات التحليل المالي و المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و التي من خلالها تتم عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لتحديد نقاط الضعف ثم تحليلها ثم معالجتها للمحافظة على استقرار وضعية المؤسسة .

تمهيد الفصل :

من أجل الفهم والتوضيح أكثر لما تطرقنا له في الفصلين النظريين السابقين قمنا بدراسة تطبيقية في شركة برودياك ، وذلك بالتطرق إلى أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة ، و كانت دراستنا على النحو التالي بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث .

تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم المؤسسة موضوع الدراسة ، و المبحث الثاني إعداد الميزانية و قائمة الدخل و جدول تدفقات الخزينة و المبحث الثالث التحليل من خلال دراسة المؤشرات و النسب المالية للتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: التعريف بشركة برودياك

تعد هذه الشركة من الشركات الخاصة التي تنشط خاصة في مجال إنتاج الدقيق والفرينة والنخالة، وسنتطرق في التعرف عليها أكثر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : التعريف بالشركة (محل الدراسة)

سنتناول نظرة عامة حول المؤسسة من ناحية مكانها و ورشات الإنتاج و تحديد منتجاتها و هيكلها التنظيمي ... الخ .

أولاً: تقديم عام حول شركة برودياك

- إن شركة برودياك للصناعة والخدمات هي شركة إنتاجية وخدماتية ذات مسؤولية محدودة (S A R L)، وتنتج كل من الدقيق (الفرينة) والنخالة .

- و تعتبر أيضا من المؤسسات الرائدة في هذا المجال، على هذا المستوى حيث ظهرت عن عقد تأسيسي بتاريخ: 1999/07/05 تحت رقم: 0542214/A/99، و قد قدر رأسمالها حسب هذا القانون الأساسي بـ: 150000.00 دج و ذلك بمساهمة ثلاثة شركاء.

- وتخضع الشركة للقوانين والتنظيمات السارية المفعول في القانون الأساسي، ويمكنها فتح فروع عبر كامل تراب الوطن، ويمكن تحويلها إلى أي مكان آخر في التراب الوطني بمجرد قرار من الجمعية العامة.

- مدة انقضاء العقد التأسيسي:

حدد عمر هذه الشركة بـ 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري ما عدا في حالتي الحل المسبق أو التمديد المنصوص عليه في القانون الأساسي.

- الموقع الجغرافي:

يقع مقر شركة برودياك للصناعة والخدمات بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي، على الطريق الرابط بين ولايتي الوادي وبسكرة، ويحدها من الجنوب بلدية الوادي ومن الشمال بلدية قمار.

- الهياكل والتركيبات :

تحتوي الشركة على الهياكل و التركيبات التالية:

■ الأرضية و المساحة:

- تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 5000 م².

- تقدر المساحة المبينة بـ: 4000 م².

■ التركيب الصناعي :

- ثلاث مطاحن : من صنع تركي بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 1200 قنطار لكل منهم سواء بالنسبة للسميد أو الفرينة أو النخالة.

- مطامير التخزين للمادة الأولية : يوجد مطمورين معدنيين سعتهم 5000 قنطار للواحد.

والتجهيزات تعتبر حديثة، حيث دخلت في الاستغلال سنة 2000.

■ مخازن الإنتاج:

لدى الشركة مخزين لتخزين المنتجات تامة الصنع، إضافة إلى الفضلات والمهملات، حيث تقدر مساحة الأول بـ: 600 م² ، أما الثاني فتقدر مساحته بـ: 400 م² وهو مستغل عن طريق الإيجار.

■ ملحقات و هياكل أخرى:

- مبنى إداري.

- ورشات العمل.

- مبنيين خاصين بوحدي الإنتاج.

ثانيا: منتجات الشركة و المواد المستعملة.

- المواد المستعملة:

تستعمل الشركة مادة القمح اللين كمادة أولية لإنتاج الفرينة ، إضافة إلى أكياس التعبئة من مادتي البلاستيك والورق.

- المنتجات:

دقيق: 10 كغ ، 25 كغ.

فرينة: 50 كغ ، 25 كغ ، 10 كغ ، 05 كغ ، 01 كغ.

النخالة : 25 كغ

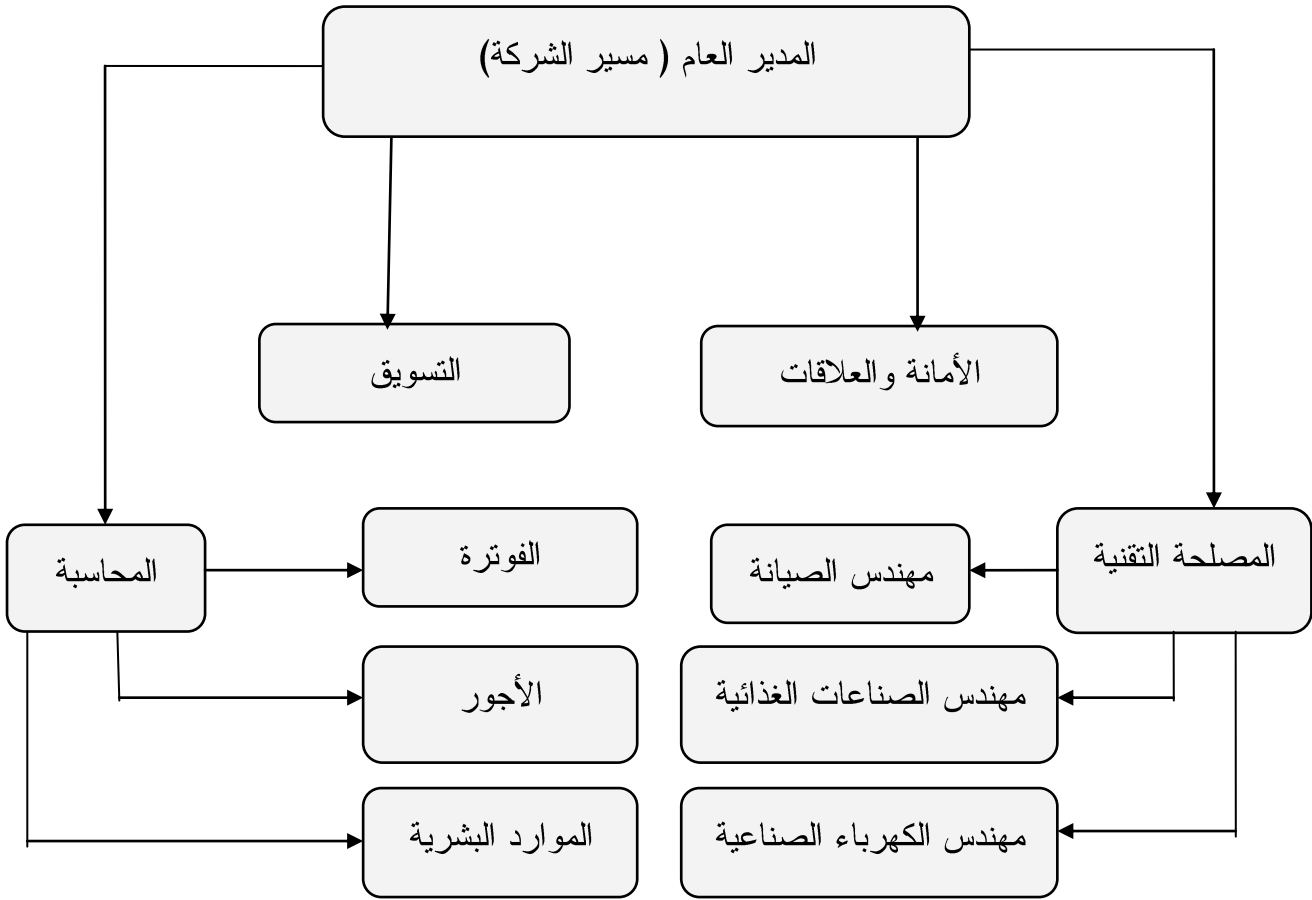
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة.

حسب العقد التأسيسي للشركة فإن مسيرها السيد : دية عبد الحميد، و نائب المسير السيد: دية رضا ، مقيد بالسجل التجاري الصادر بالوادي تحت رقم 0542214/A/99. وتقوم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية بعقد جمعية عامة، وذلك لمناقشة الوضعية المالية للمؤسسة، والنتائج المتحصل عليها خلال السنة المالية، وكذلك تخصيص النتيجة ، إما لإعادة استثمارها أو توزيعها على الشركاء حسب الحصص. كما تقوم الشركة بعقد اجتماعات دورية كل شهر لمناقشة سيرورة العمل، وتقييم الأداء، والوقوف على نقاط الضعف والقوة، ودراسة الجوانب المتعلقة بالتمويل، والمبيعات...الخ.

أولا : الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن وسيلة أو تقنية تساعد في تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري من حيث تباين مصالح وأقسام الوحدة. ونظرا لأن الشركة يغلب عليها الطابع العائلي للشركاء، لم يتم وضع هيكل تنظيمي بصورة جيدة وواضحة، كما أن الهيكل التنظيمي الموضوع لا يتسم بالتوسع الأفقي المعروف في المؤسسات الكبيرة .

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.



المصدر : مصلحة الإدارة في الشركة

ثانيا : توضيح الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.

▪ المدير العام (مسير الشركة):

ويتمثل دوره في الإشراف العام على الشركة وتسييرها، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام، والمحافظة على السير الحسن لها، كما يقوم بإمضاء الوثائق الإدارية وتوقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة، كما يقوم بالعلاقات الخارجية، من حضور لمختلف التفاعلات من ملتقيات وصالونات... الخ.

■ التسويق:

- وتقوم هذه المصلحة بما يلي:
- القيام بعمليات التسويق لمنتجات الشركة.
- عمليات الإشهار.
- دراسة تقلبات السوق.
- تنفيذ القرارات التسويقية للإدارة العليا.
- تنفيذ عمليات البيع.

■ المصلحة التقنية :

هي وظيفة مساندة توفر الوسائل التقنية من أجل السير الحسن لنشاط المؤسسة، سواء كانت وسائل بشرية من تقنيين ومهندسين مختصين في صيانة العتاد أو وسائل النقل وكذلك توفير المعدات والتجهيزات اللازمة، سواء تعلق الأمر بالصيانة أو التجهيز وتتضمن هذه المصلحة ثلاث مصالح:

مهندس الصيانة:

تقوم بعملية المراقبة والأمن داخل المصنع، كذلك الصيانة والمتابعة اليومية لمختلف الآلات ومعدات الإنتاج.

مهندس الصناعات الغذائية :

وتتمثل مهمته في الإشراف على العمليات الإنتاجية ابتداء من دخول المواد الأولية إلى غاية خروجها في شكلها النهائي.

مهندس الكهرباء الصناعية:

وتتمثل مهمته في المراقبة والتبليغ عن أي خلل قد يحدث على مستوى الوحدات الإنتاجية.

■ المحاسبة :

- ويقوم هذا القسم بما يلي:
- استقبال الوثائق المتعلقة بالحسابات البنكية للشركة.
- الحسابات المقدمة من طرف كل المصالح.
- مراجعة عملية التسديد و تحصيل الفواتير المختلفة.

- العمل على إعداد التقارير الخاصة بنشاط الشركة.
- تنظيم وترتيب مختلف الوثائق المحاسبية (فواتير، إيصالات استلام،.. الخ).
- إعداد الرواتب والأجور.

وتتقسم هذه المصلحة إلى ثلاث أقسام:

الفوترة:

ويهتم هذا القسم بإعداد الفواتير ومصادقيتها

الأجور:

يهتم هذا القسم بتسديد الأجور سواء بالنسبة للعمال أو الموردين أو غيرهم.

الموارد البشرية:

يهتم هذا القسم بالتسيير الجيد للمستخدمين سواء تعلق الأمر بالتوظيف أو التكوين.

ثالثا : تعداد العمال بالشركة وتوزيعهم

■ تعداد العمال :

يبلغ عدد العمال في شركة برودياك للصناعة والخدمات 52 عاملا .

توزيع العمال حسب المصالح :

يبين الجدول التالي عدد العمال وتوزيعهم في شركة الرواد للصناعة والخدمات لسنة

2013.

الجدول رقم (09) : توزيع العمال وعددهم في الشركة لسنة 2013

الأمانة العلاقات خارجية	التسويق	المحاسبة	الفوترة	الأجور	الموارد البشرية	المصلحة التقنية	مهندس الصيانة	مهندس الصناعات الغذائية	مهندس الكهرباء الصناعية	مجموع العمال
01	01	01	01	01	01	01	01	01	42	52

المصدر: إدارة الشركة

المطلب الثالث : العملية الإنتاجية في الشركة.

شركة برودياك التي نحن بصدد تحليلها هي مؤسسة صناعية، والعملية الإنتاجية التي تركز عليها هي تحويل مواد أولية والمتمثلة في القمح اللين إلى منتج نهائي وهو مادة الفرينة، وتتم هذه العملية بعدة مراحل نذكرها في ما يلي:

1- مرحلة التموين:

تمثل هذه المرحلة بداية العملية في النشاط، وتتم من خلال التوريد بالمادة الأولية (القمح اللين) ، لإنتاج مادة الفرينة، إضافة إلى منتج ثانوي يتمثل في مادة النخالة، وتقوم الشركة بشراء مادة القمح اللين من الديوان الجزائري المهني للحبوب (o a i c) ، عن طريق تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية بسكرة (c c l s)، وتتبع هذه الخدمة بشهادة تحاليل لمادة القمح اللين المشتراة تبين فيها الصفات النوعية لها، كما تتحمل الشركة في هذه المرحلة مصاريف النقل.

تتم عملية وزن الشاحنة المحملة بمادة القمح اللين عند دخولها إلى مكان التفريغ، ومن هنا تبدأ عملية التخزين الأولي، والتي تتم فيها التصفية الأولية من الشوائب والزوائد.

2- مرحلة الإنتاج:

تعتبر هذه المرحلة محور وظيفة الاستغلال للشركة، وتتكون هذه المرحلة من عدة مراحل وهي كما يلي:

2-1- مرحلة تصفية وتنقية القمح من الغبار وفصل البذور الأخرى عنه:

تتم عملية التنقية وفصل الزوائد عن القمح بواسطة آلات خاصة تعمل بشكل ترتيبي من أجل الوصول إلى تصفية القمح ، وإخراجه بشكل جيد.

2-2- مرحلة إضافة الماء :

في هذه المرحلة تتم عملية غسل القمح وزيادة الماء النظيف بواسطة آلة خاصة ، وتتم هذه العملية الحساسة لرفع نسبة الرطوبة للقمح حسب نوعية القمح للوصول إلى نسبة الرطوبة المطلوبة .

2-3- مرحلة الانتظار:

في هذه المرحلة وبعد عملية الغسل يتم وضع القمح المغسول في مطامير إسمنتية يتم خلالها امتصاص الماء ،وتدوم هذه العملية مدة 12 ساعة ،ليصبح بعدها القمح جاهز لعملية الطحن.

2 — 4 — مرحلة الطحن:

هي أهم مرحلة من مراحل الإنتاج بحيث أن المراحل السابقة ما هي إلا عملية تهيئة وتحضير لهذه المرحلة ، وتتم عملية الطحن وفق المراحل التالية:

2 — 4 — 1 عملية الطحن الأولى:

وفيها يتم تفريغ القمح في آلة الطحن الأولى والتي تقوم بتقشير وتكسير القمح ، وبعدها تتم عملية الغربلة لنتيجة الطحن الأولى بواسطة آلة الغربلة ، ويستخرج في هذه العملية نسبة من الفرينة ، والباقي يوزع على مجموعة من آلات الطحن حسب حجم ونوعية المادة الخارجة من عملية الطحن الأولى.

2 — 4 — 2 عمليات متتالية من الطحن والغربلة:

كما ذكرنا سابقا فإن النواتج من عملية الطحن الأولى تأخذ مسار معين للطحن والغربلة وفق معايير تقنية خاصة بعملية إنتاج الفرينة، للوصول إلى المنتج التام الصنع، وعادة ما تتراوح نسبة الفرينة المتحصل عليها ما بين 70 % إلى 78% من القمح المطحون والباقي يكون لمادة النخالة. أما نسبة رطوبة الفرينة فتتراوح ما بين 14% إلى 15% .

2 — 5 — مرحلة التعبئة والوزن والتغليف:

وتتم في هذه المرحلة تعبئة المنتج التام الصنع من مادة الفرينة في أكياس ذات تعبئة مختلفة حسب الطلب ،وهي عادة 01 كغ، 05 كغ ، 10 كغ ، 25 كغ ، 50 كغ بواسطة آلات التعبئة الخاصة ،وهي تقوم بمجموعة من العمليات من تعبئة ،وزن وغلق،ويقوم عليها مجموعة من العمال ،وكذلك الأمر بالنسبة لمادة النخالة والتي تعبأ في أكياس 25 كغ.

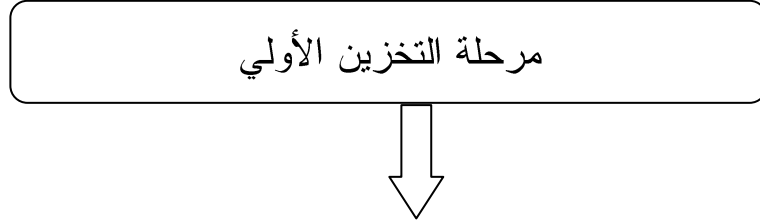
3 — مرحلة التخزين البعدي :

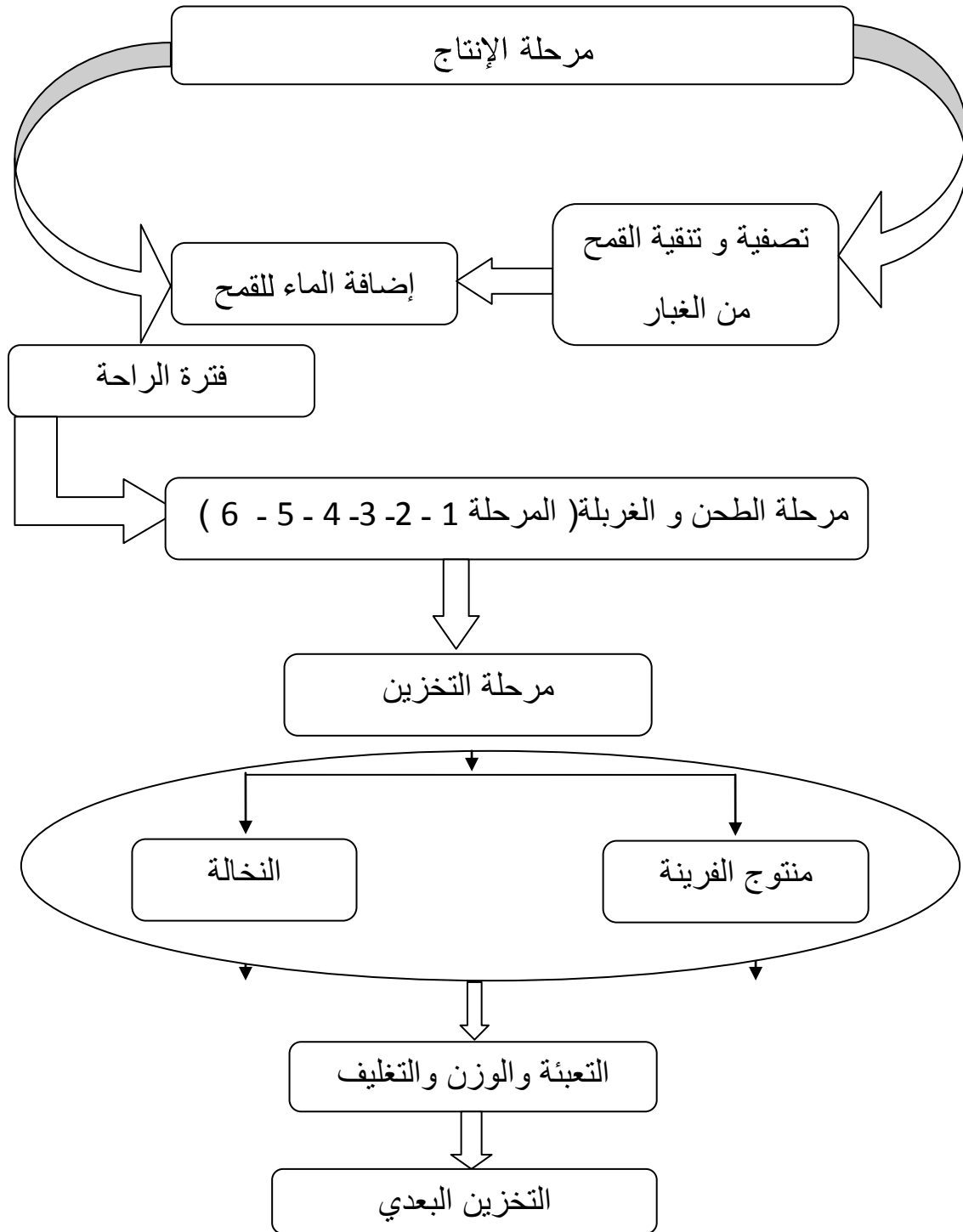
بعد الانتهاء من الإنتاج ،تكون المنتجات جاهزة للتسويق ، تنقل المنتجات إلى المخازن ،وتوضع في مكان بارد وجاف ، لتمكث مدة 24 ساعة قبل توزيعها على الزبائن.

4 — مرحلة البيع والتوزيع :

وهي المرحلة المهمة في أي مؤسسة إنتاجية ،وبما أن شركة الرواد تنتج مادة أساسية، وذات استهلاك واسع فإن عملية الترويج لا تكلف المؤسسة الكثير ولا تأخذ الوقت الكبير ،لأنها تتوقف فقط على نوعية الفريضة المنتجة وبما أن منتجات شركة الرواد تتميز بسمعة طيبة لدى المستهلكين ،فإن هذه العملية لا تشكل عبءة لدى الشركة.

الشكل رقم (09) : مرحلة الإنتاج لشركة برودياك للصناعة والخدمات





المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثاني : دراسة الهيكل المالي للشركة.

إن التشخيص الفعال هو الذي يدرس الجوانب الداخلية والخارجية للمؤسسة، ولذلك الشخص يبدأ بالتشخيص المالي ليتمكن من خلاله التعرف على وضعية المؤسسة، من

أجل الوصول والتعرف على الأبعاد المالية لها، وسوف نقوم في هذا المبحث بدراسة الوثائق المحاسبية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

المطلب الأول : دراسة وتحليل الميزانيات

أولا : لميزانية المفصلة للسنتين (2012 – 2013)

1 — جانب الأصول

جدول رقم (10) : يمثل الميزانية المالية المفصلة للسنتين (2012,2013)

الوحدة : 1دج

2013	2012	الأصول
		الأصول الغير جارية
—	—	فارق بين الاقتناء- المنتج الإيجابي أو السلبي
—	—	تثبيات معنوية
—	—	تثبيات عينة
—	—	أراضي
5 177 830	5 632 028	مباني
108 679 230	33 377 760	تثبيات عينة أخرى
—	—	تثبيات ممنوح امتيازها
—	—	تثبيات الجاري انجازها
—	—	تثبيات مالية
—	—	سندات موضوعة موضع معادلة
—	—	مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
—	—	سندات أخرى مثبتة

	-	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية الضرائب المؤجلة الأصول
113 857 060	39 009 788	مجموع الأصول الغير جارية
		الأصول الجارية
10 681 639	9 636 970	محزونات قيد التنفيذ
-	-	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
-	-	الزبائن
5 280 309	45 226 677	مدينون آخرون
21 142 868	6 429 719	ضرائب مماثلة
-	-	الموجودات و ما شابهها
-	-	الأصول الموظفة الأخرى و الأصول المالية الجارية
4 774 474	387 550	الخزينة
41 879 293	61 718 916	مجموع الأصول الجارية
155 736 354	100 728 705	المجموع العام للأصول

2 — جانب الخصوم :

2013	2012	الخصوم
		الأموال الخاصة
36 500 000	20 000 000	رأس المال تم إصداره
-	-	رأس المال غير مستعان به
21 067 940	17 567 490	علاوات و احتياطات — احتياطات مدمجة (1)
-	-	فوارق إعادة التقييم
-	-	فارق المعادلة (1)
22 895 150	21 649 713	النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع)
-	5 500 000	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
80 462 640	64 717 203	المجموع (1)
		الخصوم الغير جارية
1 000 000	1 000 000	قروض و ديون مالية
-	-	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	مؤونات و منتجات ثابتة سلفا
1 000 000	1 000 000	مجموع الخصوم الغير جارية (2)
		الخصوم الجارية
62 795 329	21 196 412	موردون وحسابات ملحقه
6 521 065	6 178 574	ضرائب
4 957 318	7 212 801	ديون أخرى

خزينة الخصوم	423 713	-
مجموع الخصوم الجارية (3)	35 011 502	74 273 710
مجموع عام للخصوم (3 + 2 + 1)	100 728 705	155 736 354

المصدر⁽¹⁾ : من إعداد الطلبة اعتماد على الملحقين (1 و 2)

ثانيا : تحليل الميزانية من حيث الشكل :

1 — التحليل العمودي

1 — 1 — تغيرات عناصر الأصول للفترة (2012 .. 2013)

جدول رقم (11) : يمثل تغيرات عناصر الأصول

الوحدة : 1 دج

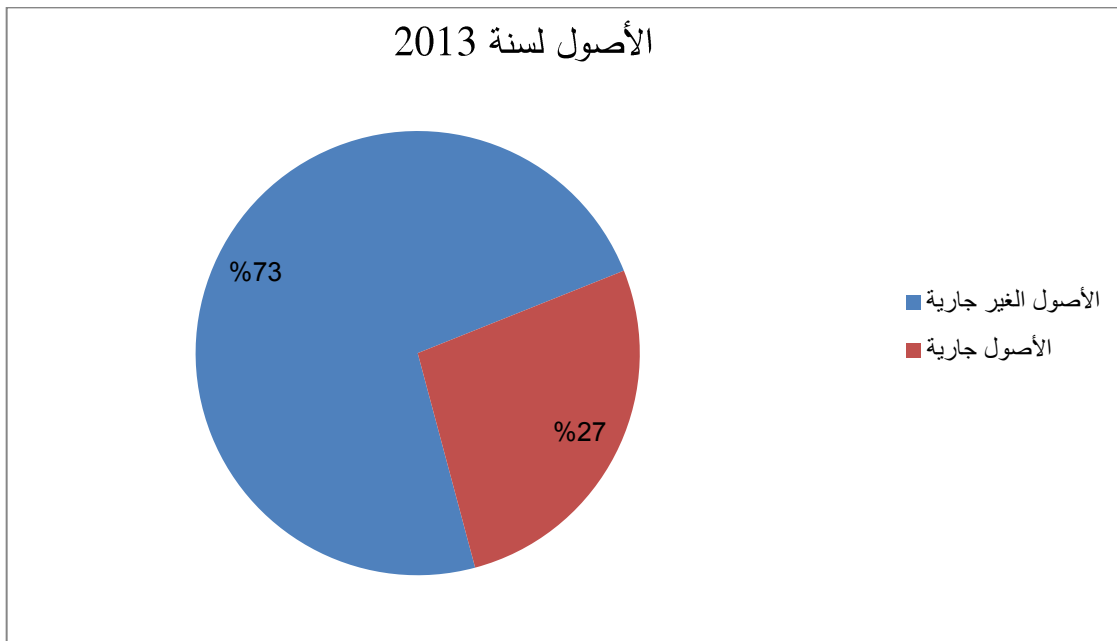
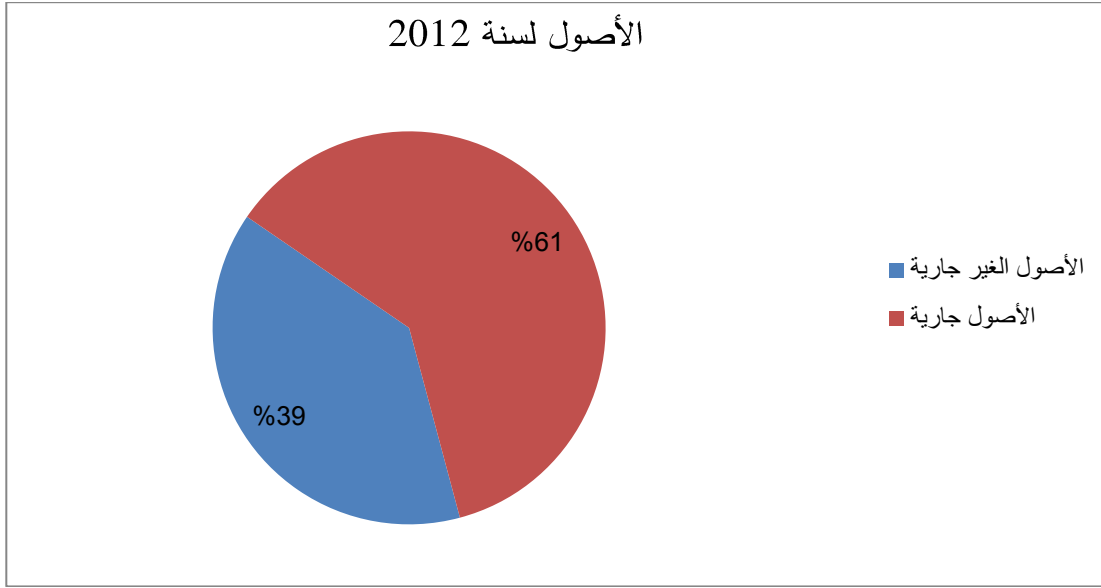
السنوات	-	سنة 2012	سنة 2013
البيان	المبالغ	39 009 788	113 857 060
	%	38.73	73.11
	الدرجة	139.43	263.2
الأصول الغير جارية	المبالغ	61 718 916	41 879 293
	%	61.27	26.89
	الدرجة	220.57	96.8
الأصول جارية	المبالغ	100 728 705	155 736 354
	%	100	100
	الدرجة	360	360

المصدر: من إعداد الطلبة مستخلص من الملحقين رقم (1)

1 — 1 — 1 تمثيل عناصر الأصول بالدوائر النسبية للفترة (2012 - 2013)

¹ - أنظر الملحق رقم (1) .

الشكل رقم (10) : يبين عناصر الأصول بدوائر نسبية للفترة (2012 – 2013)



المصدر : من إعداد الطلبة مستخلص من الجدول رقم (11)

نلاحظ من الجدول و الشكل السابقين لعناصر الأصول أن الأصول الغير جارية تأخذ قسما كبيرا من مجموع الأصول ككل و ارتفاعها سنة 2013 عن سنة 2012 بنسبة

34.38% ، و هذا يدل على أن الشركة لديها رؤية مستقبلية لزيادة حجم استثماراتها و توسيع نشاطها و ذلك بالاعتماد على أموالها الدائمة التي أدت إلى تغطية الأصول الغير جارية .

أما الأصول الجارية فنلاحظ أنه هناك انخفاض سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بنسبة 34.38% ، و هذا راجع عمليات البيع على الحساب أن الشركة عند بيع المنتجات لا تحصيل أموال و في المقابل تقوم بتسديد قيمة المواد الأولية .

1 — 2 — تغيرات عناصر الخصوم للفترة (2012 .. 2013)

جدول رقم (12) : يمثل تغيرات عناصر الخصوم

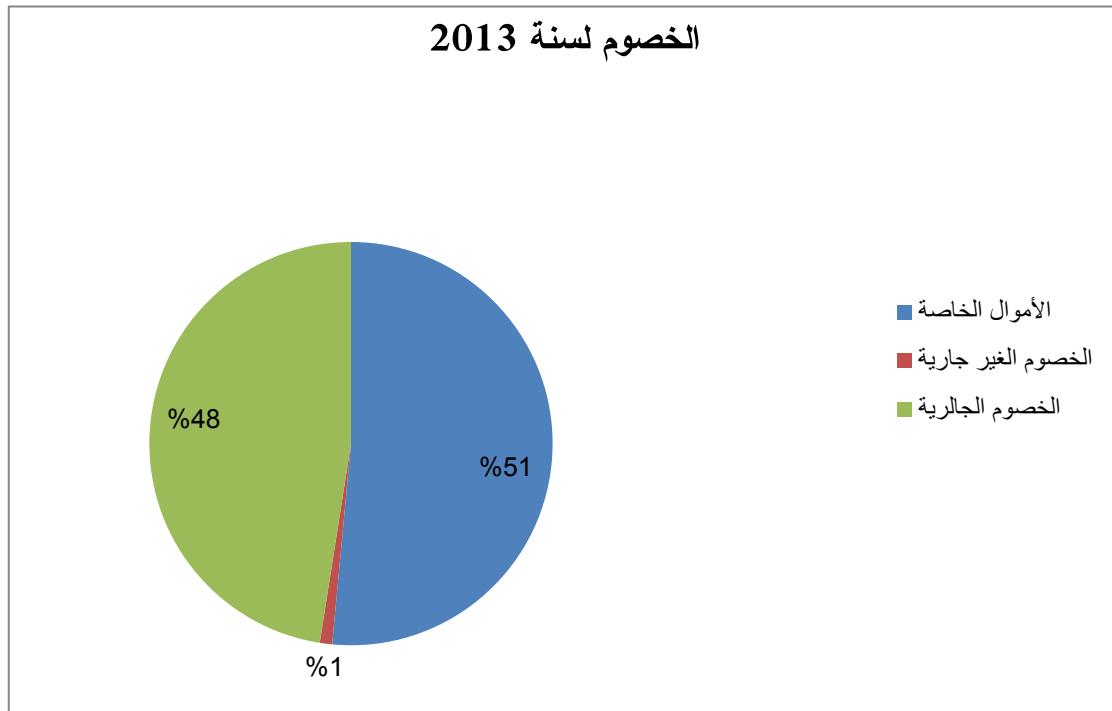
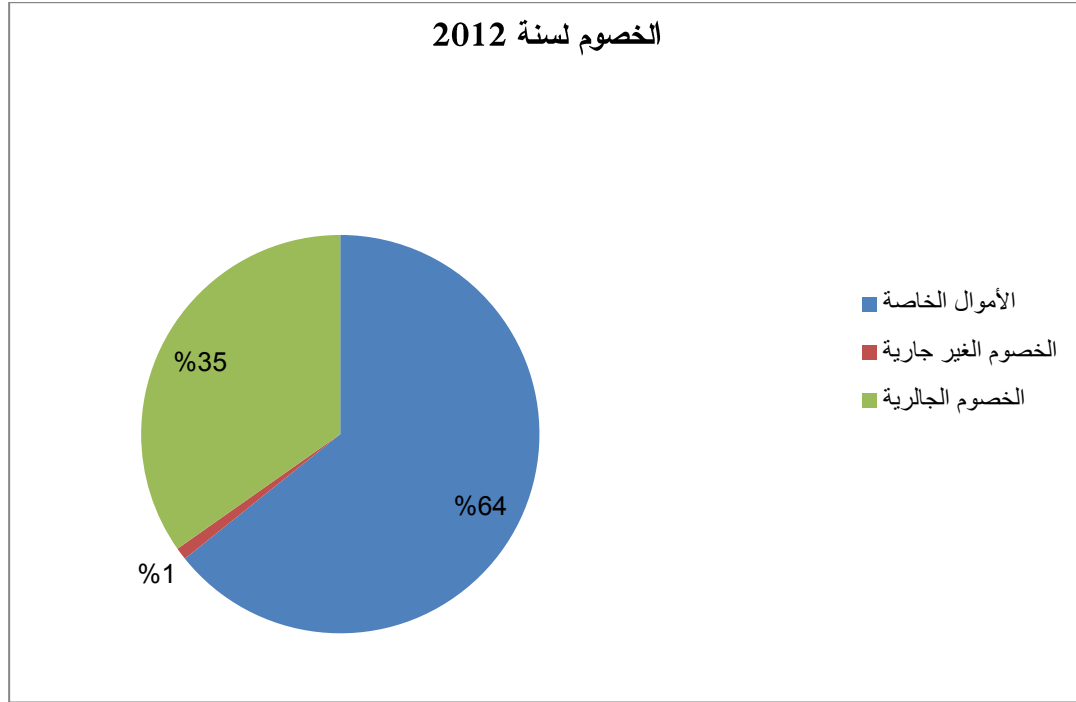
الوحدة : 1 أ د ج

البيان	السنوات	—	2012	2013
الأموال الخاصة	المبالغ		64 717 203	80 462 640
	%		64.25	51.67
	الدرجة		231.3	186.01
الخصوم الغير جارية	المبالغ		1 000 000	1 000 000
	%		0.99	0.99
	الدرجة		3.56	3.56
الخصوم الجارية	المبالغ		35 011 502	74 273 710
	%		34.76	47.69
	الدرجة		125.14	171.68
مجموع الخصوم	المبالغ		100 728 705	155 736 354
	%		100	100
	الدرجة		360	360

المصدر: من إعداد الطلبة مستخلص من الملحقين (1)

1 — 2 — 1 — تمثيل عناصر الخصوم بالدوائر النسبية للفترة (2012 - 2013)

الشكل رقم (11) : يبين عناصر الخصوم بدوائر نسبية للفترة (2012 – 2013)



المصدر : من إعداد الطلبة مستخلص من الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين السابقين :

نلاحظ ارتفاع بالنسبة للأموال الخاصة لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012، ومن خلال التمثيل البياني لعناصر الخصوم نلاحظ أيضا أن الأموال الخاصة تأخذ قسما كبيرا من

مجموع الخصوم ، وهذا ما يفسر لنا اعتماد الشركة على أموالها الخاصة دون ذلك ، وهذا يرجع إلى أن الشركة تهدف إلى الرفع من رأسمالها .
أما بالنسبة للخصوم الغير جارية فبقيت ثابتة ، و الخصوم الجارية فقد ارتفعت سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بنسبة 12.93 % .

المطلب الثاني : دراسة و تحليل جداول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج يعتبر أداة مهمة تساعد المحلل المالي أو الشخص خلال القيام بعملية التحليل أو التشخيص ، لهذا سنقوم بدراسته و تحليله .

أولا : دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج (الأرصدة الوسيطة للتسيير)
1) رقم الأعمال :

رقم الأعمال = المبيعات + الإنتاج المباع + الخدمات

رقم الأعمال (2012) = 521419319 = 5662619 + 515756700 + 0

رقم الأعمال (2013) = 544451740 = 2904265 + 529800450 + 11747025

544 451740

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
رقم الأعمال		521419319	544451740	%4.23

نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في تزايد بين سنتي 2012 و 2013، و يرجع هذا إلى ارتفاع الإنتاج المباع والمبيعات من سنة إلى أخرى مما يدل على القوة البيعية للمؤسسة.

2) الإنتاج :

الإنتاج = إنتاج مخزون + إنتاج المؤسسة لنفسها + إنتاج مباع

الإنتاج (2012) = 520594000 = 515756700 + 0 + 4837300

الإنتاج (2013) = 530424364 = 529800450 + 0 + 623914

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
الإنتاج		520594000	530424364	%1.85

نلاحظ أن الإنتاج إزداد من سنة 2010 إلى 2011، مما يدل على أن المؤسسة تبذل جهود لاستغلال كل طاقتها الإنتاجية .

(3) الهامش على استهلاك المواد الأولية :

الهامش على استهلاك المواد الأولية = الإنتاج - الاستهلاك من المواد الأولية

$$\text{الهامش على استهلاك المواد الأولية (2012)} = 520594000 - 463065363 = 57528637$$

$$\text{الهامش على استهلاك المواد الأولية (2013)} = 530424364 - 494113653 = 36310711$$

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
الهامش على استهلاك المواد الأولية		57528637	36310711	%84.67

نلاحظ من خلال ما سبق أن الهامش على استهلاك المواد الأولية، سجل ارتفاع في السنوات الثلاث ، حيث يعتبر ذلك أن المؤسسة لها قدرة إنتاجية كبيرة.

(4) القيمة المضافة :

القيمة المضافة = الهامش التجاري + إنتاج الدورة - المشتريات من المواد الأولية + التغير في مخزون المواد الأولية - المصاريف الخارجية الأخرى

$$\text{القيمة المضافة (2012)} = 521419319 - 507604490 = 13814829$$

$$\text{القيمة المضافة (2013)} = 544451740 - 468476545 = 75975195$$

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
القيمة المضافة		13814829	75975195	%81.82

نلاحظ أن القيمة المضافة كانت سنة 2012 أقل من سنة 2013 بنسبة 81.82% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع رقم الأعمال.

(5) الفائض الإجمالي للاستغلال :

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال - ضرائب ورسوم واقتطاعات مماثلة - مصاريف المستخدمين والمصاريف الاجتماعية - مخصصات مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة ومخاطر الاستغلال + إيرادات الاستغلال الأخرى - مصاريف الاستغلال الأخرى.

$$40683610 = 7421864 - 48105474 = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال (2012)}$$

$$30136475 = 7334689 - 37471164 = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال (2013)}$$

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
الفائض الإجمالي للاستغلال		40683610	30136475	35%

نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال انخفض في سنة 2013 وذلك يعود إلى أنه هناك عجز إجمالي ، و هذا بسبب ارتفاع رقم الأعمال من جهة، و الإستهلاكات من جهة أخرى.

(6) نتيجة الاستغلال :

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال + مخصصات الاهتلاك و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة - استرجاع الإهتلاكات و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة

$$48105474 = 7421864 + 40683610 = \text{نتيجة الاستغلال (2012)}$$

$$37471164 = 7334689 + 30136475 = \text{نتيجة الاستغلال (2013)}$$

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
نتيجة الاستغلال		48105474	37471164	28.38%

نلاحظ بأن نتيجة الاستغلال في سنة 2013 سالبة بنسبة (28.38)% مقارنة في سنة 2012، وهذا راجع على أن المؤسسة غير قادرة على توليد الفوائض وتكوين ثروة إجمالية .

7) النتيجة المالية :

النتيجة المالية = الإيرادات المالية - المصاريف المالية

النتيجة المالية (2012) = 0 - 0 = 0

النتيجة المالية (2013) = 0 - 16000000 = 16000000

البيان	السنوات	2012	2013	%Δ
النتيجة المالية		0	16000000	%0

نلاحظ مما سبق بأن النتيجة المالية في سنة 2012 معدومة أي لا توجد إيرادات و مصاريف مالية ، و في سنة 2013 حققت نتيجة بقيمة 16000000، و من خلال هذه النتيجة المحققة يمكن أن تساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية .

المطلب الثالث : دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة

سنقوم بدراسة و تحليل جدول التدفقات النقدية و الذي يحتاجه أيضا الحل أو المشخص عند القيام بعملية التشخيص .

جدول رقم (13) : جدول تدفقات الخزينة للشركة للفترة (2013 - 2012)

بالطريقة المباشرة

الوحدة : 1دج

التعيين	السنة المالية	السنة المالية السابقة
تدفقات أموال الخزينة		
المتأتية من الأنشطة		
العمليات	32291599094	27594104700
التحصيل المقبوضة	29316881400	27045282500
من الزبائن	91491200	2175500

90143400	96233600	المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
4,565,033,00	27,869,928.94	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
358600000	- 3260914694 - - - -	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيات عينية أو معنوية التحصيل عن عمليات التنازل عن تثبيات عينية او معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية

		التحصيل عن عمليات التنازل عن تقيتات مالفة الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف المالفة الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
358600000	3260914694	صافي تدفقات أموال الخرلفة المتألفة من أنشطة الاستثمار(ب)
	– – 62739000 –	تدفقات أموال الخرلفة المتألفة من عمليات التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيل المتألفة من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	62739000	صافي تدفقات أموال الخرلفة المتألفة من عمليات التمويل(ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على

		السيولات وشبه السيولات
97903300	4111826	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
3586000000	456503300	أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
456503300	45320500	أموال الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية
(979033)	4111828	تغير أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على معلومات إدارة الشركة .

شرح الجدول: حسب الطريقة المباشرة يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة استنادا على المعلومات المتوفرة في الميزانية بالإضافة إلى معطيات أخرى تستخرج من دفاتر الشركة خلال الفترة

1_ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (الاستثنائية) (أ): وتتمثل في الفرق بين ح77 منتجات عناصر غير عادية-ح 67 أعباء عناصر غير عادية

=التحصيلات المقبوضة من الزبائن-المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين -
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة- الضرائب على النتائج المدفوعة
= 96233600 - 91491200 - 2931681400 - 3229159994=
2786992894

2_ صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ) = تدفقات عناصر
الخزينة قبل العناصر العادية - تدفقات أموال الخزينة مرتبطة بالعناصر غير العادية.
2786992894= 0 -2786992894=

3 - صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) =
المسحوبات عن اقتناء تثبيّات مالية + تحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيّات مالية +
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية + الحصص و الأقسام المقبوضة.
 $3260914649 = 0 - 0 - 0 - 0 - 0 - 3260914649 =$

3_ صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) = تدفقات أموال الخزينة
المتأتية من عمليات التمويل - التحصيلات في لأعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من
التوزيعات التي تم القيام بها - التحصيلات المتأتية من القروض - التسديدات القروض أو
الديون الأخرى المماثلة.

$$627390.00 = 0 - 627390.00 - 0 - 0 - 0 =$$

4_ تغيرات الخزينة للفترة (أ+ب+ج) =

$$411182800 = 6273900 + 3260914694 + 2786992894$$

تغير أموال الخزينة خلال الفترة: تتمثل في أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح
السنة المالية - أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية.

$$4111828 = 45320500 - 456503300 =$$

توصيف عمليات الاستغلال للفترة 2012-2013 :

من خلال جدول تدفقات الخزينة للفترة المعتبرة نلاحظ أن:

* التغير في التحصيلات المقبوضة من الزبائن:

$$469749439 = 27594104700 - 32291599094$$

$$\text{المعدل} = \frac{46974943.9}{275941047.00} \times 100 = 0.17 = 17\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 17% من التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

وهذا يعني تحسين ظروف العمل للعمال.

* التغير في المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:

$$22715989 = 270452825 - 293168814$$

$$\text{المعدل} = \frac{22715989}{270452825} \times 100 = 0.08 = 8\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 8% من المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

وهذا يعني أن المؤسسة خلال الفترة تحصلت على قرض.

* التغير في الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة:

$$893157 = 21755 - 914912$$

$$\text{المعدل} = \frac{893157}{21757} = 41.05 = 100 \times 41.05 = 4105\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 4 أضعاف من الفوائد و المصاريف المالية الأخرى

المدفوعة.

* التغير في الضرائب على النتائج المدفوعة:

$$60902 = 90143400 - 96233600$$

$$\text{المعدل} = \frac{60902}{90143400} = 0.06 = 100 \times 0.06 = 6\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 6% من الضرائب على النتائج المدفوعة.

* التغير في صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:

$$23304895.94 = 4565033.00 - 2786992894$$

$$\text{المعدل} = \frac{23304895.94}{4565033.00} = 5.00 = 100 \times 5.00 = 500\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 5 أضعاف من صافي تدفقات الخزينة المتأتية

من الأنشطة العملياتية.

وهذا يعني سعي المؤسسة إلى توسيع عملية الاستغلال.

* التغير في السجلات عن اقتناء تثبيات عينية أو معنوية:

$$2902314694 = 358600000 - 3260914694$$

$$\text{المعدل} = \frac{29023146.94}{3586000.00} = 8.09 = 100 \times 8.09 = 809\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 8 أضعاف من السجلات عن اقتناء تثبيات عينية أو

معنوية.

وهذا يعني اتخاذ المؤسسة قرار استثماري توسعي بموجبه اقتناء تثبيات جديدة

* التغير في صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:

$$2902314614 = 358600000 - 3260914694$$

$$\text{المعدل} = \frac{29023146.94}{3586000.00} = 8.09 \times 100 = 809\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 8 أضعاف من صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.

* التغير في تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج):

$$3132795 = 97903300 - 411182800$$

$$\text{المعدل} = \frac{3132795}{979033.00} = 3.19 \times 100 = 319\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 3 أضعاف من تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج).

* التغير في أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية:

$$979033 = 358600000 - 456503300$$

$$\text{المعدل} = \frac{979033}{3586000.00} = 0.27 \times 100 = 27\%$$

نلاحظ أن هناك زيادة بمعدل 27% من أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية.

* التغير في أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية:

$$4111828 = 456503300 - 45320500$$

$$\text{المعدل} = \frac{4111828}{4565033.00} = 0.90 \times 100 = 90\%$$

نلاحظ أن زيادة بمعدل 90% من أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية.

* التغير في تغير أموال الخزينة خلال الفترة:

$$5090861 = (-979033) - 4111828$$

$$\text{المعدل} = \frac{5090861}{-979033} = -5.19 \times 100 = -519\%$$

نلاحظ أن هناك نقصان بمعدل 5 أضعاف من تغير الأموال الخزينة خلال الفترة.

المبحث الثالث : دراسة التوازنات المالية و النسب المالية

هدفنا من خلال دراستنا هو تشخيص الوضعية المالية للشركة و لهذا نلجأ إلى استخدام هاتين الوسيلتين لتوضيح أهمية المركز المالي للشركة .

المطلب الأول : دراسة التوازنات المالية

سنقوم بحساب بعض المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضعية المالية للشركة لاكتشاف نقاط القوة و الضعف فيها و مدى كفاءتها و القدرة على تسيير أموالها .

1 (إعداد الميزانيات المالية المختصرة لشركة برودياك

جدول رقم(14) : الميزانية المالية المختصرة لسنة (2012، 2013)

• جانب الأصول :

الوحدة : ا د ج

الأصول	2012	2013
الأصول الثابتة	39 009 788	113 857 060
الأصول المتداولة	61 718 916	41 879 293
المجموع	100 728 705	155 736 354

• جانب الخصوم :

الخصوم	2012	2013
الأموال الدائمة	64 717 203	80 462 640

75 273 710	36 011 502	القروض قصيرة الأجل
155 736 354	100 728 705	المجموع

1 — حساب رأس المال العامل FR :

و يحسب بطريقتين :

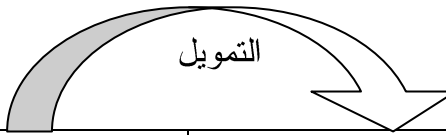
ط1 — من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل (2012) = 64717203 - 39009788 = 25707415

الشكل رقم (12) : يمثل طريقة التمويل وطريقة الحصول على رأس المال

العامل FR الموجب لسنة 2012



64717203	39009788
25707415	61718916
36011502	

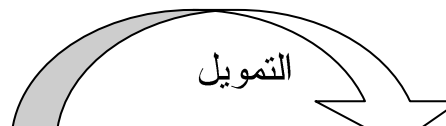
المصدر : من إعداد الطلبة مستخلص من الجدول رقم (13)

$FR > 0$ في هذه الحالة نقول أن الشركة استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة بالأموال الدائمة و حققت فائضا ماليا و بالتالي حققت توازن مالي على المدى الطويل و المتوسط .

رأس المال العامل (2013) = 80462640 - 113857060 = -33394420

الشكل رقم (13) : يمثل طريقة التمويل وطريقة الحصول على رأس المال العامل FR

السالب لسنة 2013



80462640	113857060
	-33394420
75273710	41879293

المصدر : من إعداد الطلبة مستخلص من الجدول رقم (13)

$FR < 0$ في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية لتغطية

العجز المالي في التمويل ، أو تقوم المؤسسة بالتخفيض في حجم الاستثمارات ، و ذلك عن طريق بيع بعض من الأصول الثابتة .

ط2 — من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

$$\text{رأس المال العامل (2012)} = 61718916 - 36011502 = 25707415$$

$FR > 0$ أي أن الشركة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة. ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل. حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للشركة .

$$\text{رأس المال العامل (2013)} = 41879293 - 75273710 = -33394420$$

$FR < 0$ في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تستدد في الأجل القصير.

1 — 1 — رأس المال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي (2012)} = 61718916 - 39009789 = 22709127$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي (2013)} = 41879293 - 155736354 = -113857061$$

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2013 بالنسبة لسنة 2012 و هذا يعود إلى الزيادة في الخزينة و المخزونات .

1 — 2 — رأس المال العامل الصافي :

و يحسب كالتالي :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول
الثابتة

$$\text{رأس المال العامل الصافي (2012)} = 64717203 - 39009788 = 25707415$$

رأس المال العامل الصافي (2013) = 80462640 - 113857060 = -33394420

نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الصافي في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و هذا يرجع إلى الزيادة في رأس المال الذي تم إصداره .

2 — احتياجات رأس المال العامل BFR :

و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل (2012)} = (61718916 - 387550) - 36011502 = 25319864$$

$BFR > 0$ لسنة 2012 في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أكبر من مواردها ، أي هناك فائض في الاحتياجات .

$$\text{احتياجات رأس المال العامل (2013)} = (41879293 - 47744774) - (-81139191) = 75273710$$

$BFR < 0$ لسنة 2013 في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من مواردها ، أي هناك عجز في الاحتياجات .

3 — الخزينة Tng :

و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل}$$

$$\text{الخزينة (2012)} = 25707415 - 25319864 = 387551$$

بما أن الشركة حققت Tng موجب في سنة 2012 : في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل و عليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في

السيولة و بإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل .

$$\text{الخزينة (2013)} = (-33394420) - (-81139191) = 47744771$$

بما أن الشركة حققت Tng موجب في سنة 2013 : في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل و عليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة و بإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل

المطلب الثاني : دراسة النسب المالية

الدراسة بواسطة النسب المالية من أكثر الأدوات استعمالا من قبل المحللين سواء في داخل الشركة أو خارجها ، ولذلك سنتطرق إلى أهم النسب المالية التي تعتمد عليها الشركة في تحليل وضعيتها المالية .

1 — نسب السيولة :

وتحتوي على النسب التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{نسبة التداول سنة (2012)} = \frac{36011502}{61718916} = 1.71$$

$$\text{نسبة التداول سنة (2013)} = \frac{75273710}{41879293} = 0.56$$

نلاحظ أن نسبة التداول انخفضت في سنة 2013 بالنسبة لسنة 2012 و يعود هذا إلى الانخفاض في الأصول المتداولة و الارتفاع في الخصوم المتداولة .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة سنة (2012)} = \frac{36011502}{(9636970 - 61718916)} = 1.45 =$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة سنة (2013)} = \frac{7527371}{(10981639 - 41879293)} = 0.41 =$$

نلاحظ انخفاض نسبة السيولة السريعة سنة 2013 بالنسبة لسنة 2012 و هذا يعود إلى الارتفاع في المخزون .

2 — نسب التوازن الهيكلي :

نسبة تغطية الأصول المتداولة = رأس مال العامل الصافي / الأصول المتداولة

$$\text{نسبة تغطية الأصول المتداولة (2012)} = 61718916 / 25707415 = 0.41$$

$$\text{نسبة تغطية الأصول المتداولة (2013)} = 41879293 / -33394420 = -0.8$$

نلاحظ أن نسبة تغطية الأصول المتداولة سنة 2013 سالبة مقارنة بسنة 2012 و يعود ذلك رأس مال العامل الصافي لسنة 2013 سالب .

3 - نسبة المديونية :

و تحتوي على :

- نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات :

نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات = الديون قصيرة الأجل + الديون متوسطة وطويلة الأجل / إجمالي الموجودات .

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات (2012)} = 39009788 / 36011502 = 0.92$$

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات (2013)} = 113857060 / 75273710 = 0.66$$

نلاحظ انخفاض في نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وتعود إلى نسبة انخفاض مدى مساهمة المقترضين في تمويل استثمارات المؤسسة .

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للوضع المالي لشركة برودياك للصناعة والخدمات ، و بالاعتماد على الميزانيتين للسنتين 2012 - 2013 و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة بهدف دراسة آليات التحليل المالي التي تمت دراستها في الجانب النظري ، من أجل معرفة مدى أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لهذه الشركة ، بهدف اكتشاف مواطن القوة و الضعف في الشركة خاصة من الجانب المالي .

نستخلص أن الشركة في وضعية مالية جيدة في سنة 2013 بالنسبة لسنة 2012 و ذلك لما حقته من أرباح ، مما يؤدي إلى التوسع في نشاطها .

الخاتمة العامة :

كانت دراستنا في هذا البحث تدور حول أهمية التحليل المالي الذي ظهر بداية لحل الأزمات الاقتصادية و معالجة ديون المؤسسات ، ثم أصبح فيما بعد معيارا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل معرفة وضعيتها الحقيقية ، فكان بذلك العمود الفقري للإدارة المالية ، حيث أنه يعمل على تسهيل و تقييم أداء المؤسسة تقييما شاملا من أجل الحكم عليها ، انطلاقا من مراحل معينة من خلالها تتم دراسة الوضعيات بتعمق و دقة من قبل المحلل المالي للوصول إلى استنتاجات واضحة و دقيقة تتماشى مع أنواع التحليل المالي الذي يختلف بحسب اختلاف معايير تصنيفية من حيث (النطاق أو الشمولية أو الطبيعة أو الشكل) .

و تكمن أهمية التحليل المالي التي نكتفي فيها بالقول أنه ببساطة يسهل تقييم الأداء السابق من ناحية ، و يساهم في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى .

فقيام المحلل المالي أو الشخص بدراسة تفصيلية لأي وضعية مالية لمؤسسة ما تعرف بتشخيص الحالة ، و التي تعتبر عملية مهمة لتكيف المؤسسة مع محيطها ، وإن القيام بعملية التشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة (قرارات التمويل ، قرارات الاستثمار ،... الخ) ، و اكتشاف الاختلالات و تحليلها و تقديم الحلول و الإجراءات التي تحد من الصعوبات .

فالتشخيص المالي يسمح بإعطاء صورة واضحة للمركز المالي أي تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في الهيكل المالي للمؤسسة ، و تتم عملية التشخيص و التحليل عن طريق تحليل كل عنصر على حدى لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة (الزيادة في النمو و المردودية ، الحفاظ على التوازن ... الخ) .

✚ اختبار الفرضيات :

أما بالنسبة للفرضيات التي وضعناها في بداية البحث نستخلص إجاباتها كالتالي :

❖ بالنسبة للفرضية الأولى، والتي محتواها أن " التحليل المالي هو عبارة عن عملية

معالجة البيانات المالية المتاحة لمؤسسة ما وتكمن أهميته على مستوى المؤسسة ،

فهو يمكننا من رؤية صورة واضحة و مستقبلية لتسير مالي أحسن " وبعد دراستنا

لهذا الموضوع استطعنا إثبات صحة هذه الفرضية ، أنه عند القيام بعملية التحليل

يعتمد على أدواته (قائمة الدخل ، الميزانية ، جدول التدفقات النقدية) .

❖ أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تحتوي على أن " التشخيص المالي هو فرع من

الفروع المالية للمؤسسة لتحليل الأخطار و تقييمها " حيث استطعنا إثبات صحة هذه

الفرضية ، من خلال تطبيق طرق و أدوات التشخيص المالي التي يتبعها الشخص أو

المحلل أنها تعتمد على الجانب المالي .

❖ أما بالنسبة للفرضية الثالثة و التي تعبر على أن " التحليل المالي يعتمد في تشخيص

الوضعية المالية للمؤسسة على جمع المعلومات و تحليلها عن طريق مؤشرات

التوازن المالي و النسب المالية ، لأن الشخص أو المحلل المالي يعتمد على القوائم

المالية و يحللها بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أجل اكتشاف

الأخطاء و تحليلها و معالجتها من أجل المحافظة على استقرار الوضع المالي

للمؤسسة لضمان استمراريتها .

✚ نتائج الدراسة :

➤ النتائج النظرية :

من خلال هذا البحث توصلنا إلى العديد من النتائج نذكر كالتالي :

- مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- يمثل التشخيص المالي أسلوبا في الإدارة لتقييم أدائها خلال فترة زمنية معينة
- بالاعتماد على مجموعة من المعلومات المختلفة .
- يعتمد التحليل المالي على الأرقام و النسب للوصول لنتائج حقيقية ذات مصداقية
- كبيرة بالنسبة لمسيري و مسؤولي المؤسسة .

- إن التحليل و التشخيص باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لها أهمية كبيرة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسات .
- تعتبر المؤشرات المالية أهم الأدوات الأساسية في اكتشاف نقاط القوة و الضعف في المؤسسة .
- يعتبر التشخيص المالي منهجية للتعرف على وضعية المؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة .

➤ النتائج التطبيقية :

- من خلال مقارنة الميزانيات المالية باستخدام المؤشرات المالية في التحليل المالي الكلاسيكي، وجدنا أن رأس المال العامل سيولة يزداد بمرور السنوات وهذا راجع إلى أن المؤسسة تحسنت، وذلك دليل على أن المؤسسة في حالة تستطيع تمويل أصولها الثابتة.
- لا حظنا في دراستنا لخزينة المؤسسة أنها كانت في زيادة مستمرة خلال السنوات الثلاثة، أي أن هناك فائض مالي لدى المؤسسة، تستطيع من خلاله تغطية ديونها قصيرة الأجل.
- وجدنا في دراستنا لمؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أنه كان موجبا في السنوات الثلاثة، وهذا يدل على زيادة استغلال المؤسسة من خلال زيادة كميات الإنتاج، أو عدم التحكم في آجال دورة الاستغلال.
- أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية والمالية سجلت ارتفاعا في السنوات الثلاث، وهذا يدل على فعالية أداء المؤسسة.
- إن الأرباح المتتالية التي تحققتها المؤسسة أدت إلى تراكم فوائض مالية معتبرة في خزينتها دون استغلالها في توسيع نشاطها .

2 — التوصيات و الاقتراحات :

- مما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات المتمثلة في :
- الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة للتكيف معها حسب قدرتها .

- اعتبار التشخيص المالي عملية يقوم بها المحلل أو الشخص بصفة دورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة .
- الاستفادة من طرق التسيير الحديثة و القيام بها و التكيف معها .
- نقترح على شركة برودياك القيام بعملية التشخيص من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و اكتشاف نقاط القوة لتدعيمها و نقاط الضعف لتقييمها و معالجتها من أجل الحفاظ على استقرار الوضع المالي و تحسينه و ذلك لضمان استمرار هذه الشركة .

🌈 آفاق البحث :

- من خلال الدراسة المتواضعة و المحدودة في هذا الموضوع يمكننا طرح بعض المواضيع لتكون محل الدراسة في المستقبل و نذكر منها :
- مساهمة التحليل المالي في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية .
 - أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي .
 - أهمية التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية .
 - تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي تعاني مشاكل هيكلية .
 - التشخيص المالي و الاقتصادي ودوره في بناء أهداف المؤسسة .

الصفحة	الموضوع
	بسملة
	الإهداء.....
	شكر وعرفان
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال.....
أ - د	المقدمة العامة
01	الفصل الأول : التحليل المالي دراسة نظرية
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي التحليل المالي.....
03	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي.....
04	المطلب الثاني : مراحل و أنواع التحليل المالي
08	المطلب الثالث : أهمية التحليل المالي واستعمالاته.....
10	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.....
10	المطلب الأول: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).....
20	المطلب الثاني: الميزانية (قائمة المركز المالي).....
26	المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية.....
32	المبحث الثالث: معايير و محددات التحليل المالي.....
32	المطلب الأول: معايير التحليل المالي.....
34	المطلب الثاني: محددات التحليل المالي.....
36	خلاصة الفصل.....
37	الفصل الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
38	تمهيد الفصل.....
39	المبحث الأول: دراسة الوضعية المالية.....
39	المطلب الأول: مفهوم و أهداف الوظيفة المالية و أهميتها.....
43	المطلب الثاني: التمويل و مصادره.....

48	المبحث الثاني: عموميات حول التشخيص المالي.....
48	المطلب الأول: : مفاهيم عامة حول التشخيص المالي
51	المطلب الثاني: طرق و أدوات التشخيص المالي.....
54	المطلب الثالث: أهداف التشخيص المالي و نتائجه.....
56	المبحث الثالث: آليات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة....
56	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.....
67	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.....
75	خلاصة الفصل.....
77	الفصل الثالث: دراسة حالة شركة برودياك
78	تمهيد الفصل.....
79	المبحث الأول: التعريف بشركة برودياك.....
79	المطلب الأول: التعريف بالشركة (محل الدراسة).....
81	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة.....
86	المطلب الثالث: العملية الإنتاجية في الشركة.....
90	المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي.....
90	المطلب الأول: دراسة وتحليل الميزانيات.....
97	المطلب الثاني: دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج.....
100	المطلب الثالث: دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة.....
107	المبحث الثالث: دراسة التوازنات المالية و النسب المالية.....
107	المطلب الأول: دراسة التوازنات المالية.....
111	المطلب الثاني: دراسة النسب المالية
113	خلاصة الفصل.....
115	الخاتمة العامة.....
	قائمة المصادر والمراجع.....
	الملاحق.....

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الكتب العربية :

- 1- إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997.
- 2- أحمد توفيق جميل ، علي شريف ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1980.
- 3- أحمد عبد الله لحاح و جمال الدين مرسي ، الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006.
- 4- إلياس بن ساسي ، يوسف فريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006.
- 5- أمين السيد، أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقوىم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
- 6- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 1997.
- 7- جميل أحمد توفيق ،علي شريف ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1980.
- 8- حمزة الشاخي ، إبراهيم الجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1998.
- 9- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي- تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن، 2001 .
- 10- خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 11- خلدون إبراهيم الشريفات ، إدارة و تحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001 .
- 12- خميسي شيحة ، التسيير المالي للمؤسسة ، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، 2010.

- 13- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 .
- 14- رشاد العصار و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار البركة ، عمان ، الأردن، 2001.
- 15- زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الرابعة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- 16- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مكتبة الإشعاع ، مصر ، 1998.
- 17- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر ، 2008.
- 18- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
- 19- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2006.
- 20- عامر عبد الله و آخرون ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دار البداية ، الطبعة 1 ، 2010 ، عمان ، الأردن.
- 21- عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2008
- 22- عبد الغفار حنفي ، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية ، الطبعة 2 ، الإسكندرية، مصر، 2000 .
- 23- عدنان هاشم و رحيم السمرائي، أساسيات في الإدارة المالية ، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، ليبيا ، 1997.
- 24- علي ربابعة و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي (أسس - مفاهيم - تطبيقات) ، الطبعة 1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2000.
- 25- عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة 4 ، القاهرة، 1992.
- 26- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ،_الطبعة الأولى ، رام الله فلسطين، 2008.

- 27- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقات ، دار المسيرة ، عمان، الأردن، 2006 .
- 28- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 199 .
- 29- محمد شفيق و آخرون ، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ، 1997.
- 30- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2005 ، ص45.
- 31- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، " مقدمة في التنمية والتخطيط " ، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان ، 1983.
- 32- محمد هيثم الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة 1 ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .
- 33- مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ، عمان، الأردن.
- 34- مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة3، دارالمستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2000 .
- 35- منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل (تحليلي معاصر) ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1991.
- 36- منير شاكر محمد وعبد الناصر نور ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2 ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2005 .
- 37- موسى مطر وآخرون، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2000 .
- 38- ناصر دادى عدون ، اقتصاد مؤسسة ، الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة الجزائر ، بدون تاريخ.
- 39- ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 .

40- نور الدين أديب مؤيد وزناد و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، الطبعة الثانية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 .

41- وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، 2007.

قائمة المذكرات:

1- إيمان حزولي ، مساهمة التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، محمد خيضر، بسكرة ، 2012 — 2013.

2- حليلة خليل الجرجاوي ، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2008.

3- دليلة لعيداني ، أهمية التحليل المالي في مؤسسة إنتاجية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة اللسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بحي فارس ، المدية ، 2005 – 2006.

4- رولا كاسر لايقة ، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية ، جامعة تشرين ، العربية السورية ، 2007.

5- عبد الحليم بن خليفة ، عاشوري محمد ، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية في المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، جامعة الوادي ، 2003 / 2004.

6- عبد الكريم شناي ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المحاسبة ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ، 2008 – 2009.

7- محمد الحافظ عيشوش ، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية ولتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، المركز الجامعي الوادي 2010/2011

.

8- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ،
مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، منشورة ، جامعة
متنوري قسنطينة ، 2011 \ 2012.

9- محمد كنقوش، محمد عميري، الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة
تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة سعد. حلب ،
البلية ، 2004 / 2005.

10- منية طالبي آخرون ، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم
و تشغيل الشباب ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في
العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بالوادي ، 2009 / 2010.

11- نفيسة حجاج ، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة
ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011 \ 2012 .
قائمة الملتقيات و المنتديات :

1- ربيع بوصبيح العايش، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي
(SCF) ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي
في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أيام، 05 — 06 \ ماي \ 2013 ،
جامعة الوادي.

2- طراد خوجة هشام و حملي حسين ، تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز
المالي و آثاره، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات
الاقتصادية، الجامعي مساعديه لخضر، سوق أهراس، أيام 22 — 23 — ماي
2012.

3- لعشوري نوال، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ،
ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، المركز
الجامعي مساعديه لخضر ، سوق أهراس ، أيام 22 — 23 — ماي 2012 —

4- هيئة الأوراق المالية و السلع ، ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق و واجبات
المستثمرين في سوق الأوراق المالية، أبوظبي – دبي، 2006/09/02.

المراجع باللغة الفرنسية :
الكتب :

- 1- Alain Marion, Le Diagnostique d'entreprise, édition economica, paris, 1993.
- 2 – BROWN: LE DIAGNOSTIC DE L'ENTREPRISE 1986.
- 3- DICTIONNAIRE DE FRANÇAIS, POCHE 1990.3
- 4-JACQUE TEULIE, Analyse financière de l'entreprise, Edition Chotard et Associes Editeurs, 1989.

مواقع الانترنت :

- 1- <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621>
- 2- <http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t-2227.ht>
- 3- <http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/50.aspx>